IJAZ ARABI: Journal of Arabic Learning
DOI: 10.18860 /ijazarabi.V9i4.42083
ISSN(print): 2620-5912 | ISSN(online):2620-5947
ejournal.uin-malang.ac.id/index.php/ijazarabi/index

The Functional Semantics of the Verb in Arabic

الدلالة الوظيفية للفعل في اللغة العربية

Received 2026-04-06
Accepted 2026-09-10
Published 2026-10-17

Vesim Accan
Department of Arabic Language, Institute of Living Languages, Mardin Artuklu University, Türkiye
waseem.adnan.ajjan@gmail.com

Abstract
This study presents a theoretical and historical examination of the concept of functional semantics in linguistic research. It explores its definitions and traces its development in modern linguistics, while reviewing the functional theories that emerged to address the shortcomings of earlier linguistic approaches. Particular attention is given to the role of situational context and discourse conditions in the interpretation of meaning. The study also surveys functional-semantic approaches and their applications in the works of Arab linguists. The research investigates the functional semantics of the Arabic verb at two principal levels. The first examines the functional meaning of the verb outside syntactic structure, focusing on the contributions of Arab morphologists who analyzed the verb as an independent linguistic unit. Their analyses were based on two main criteria: tense and the distinction between basic and augmented verb forms. According to the criterion of tense, verbs are classified into the past tense, denoting past time; the imperfect tense, denoting present and future time; and the imperative, expressing future-oriented action. With regard to verb formation, scholars identified the functional meanings contributed by additional letters to the structure of the basic verb. The second level examines the functional semantics of the verb within linguistic structure, where verbal meaning is influenced by contextual indicators, affixes, and accompanying linguistic elements. The study demonstrates how context may shift a verb from its original temporal reference to another temporal value. Thus, a past-tense verb may express present or future meaning, an imperfect verb may denote present, future, or even past time, and an imperative verb may function as a statement referring to a past event rather than as a command.
Keywords: Functional Semantics; Arabic Language; Verb; Tense; Event.

المقدمة

اهتمَّ علماءُ اللّغةِ بدراسةِ الفعلِ في اللّغةِ العربيّةِ، وجعلوه في قسمٍ مستقلّ عن القسمينِ الآخرين من أقسامِ الكلامِ الثّلاثةِ، وصنَّفوه تصنيفاتٍ كثيرةً، بعضُها يتعلّقُ بالفعلِ مفردًا خارجَ السّياقِ، والآخرُ يتعلّقُ بالفعلِ مركّبًا داخلَ السّياقِ، فصنّفوه إلى: (ماضٍ ومضارعٍ وأمرٍ)، و(لازمٍ ومتعدٍّ)، و(مبنيٍّ للمعلومِ ومبنيٍّ للمجهول)، و(صحيحٍ ومعتلٍّ)، و(مجرَّدٍ ومزيدٍ)، و(جامدٍ ومتصرّفٍ)، و(مؤكَّدٍ وغيرِ مؤكَّدٍ)، واهتمّتْ بعضُ الدّراساتِ بدلالتِه الوظيفيّةِ مفردًا خارجَ السّياقِ ومركّبًا داخلَ السّياقِ، لكنَّ اهتمامَهم بالدلالةِ الوظيفيّةِ للفعلِ بقي محدودًا، إذ طغى اهتمامُهم ببنيةِ الفعلِ وحالاتِ بنائِه وإعرابِه على دراسةِ دلالتِه الوظيفيّةِ، وسارَتْ دراساتُهم لوظيفةِ الفعلِ وفق ما تشتهيه

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

النَّفسُ، وهناك دراسات عدّةٌ تناولتْ هذا الموضوعَ، كبحثِ (نظرات في أسلوبِ العدولِ في النَّصّ القرآنيّ) لحسن منديل العكيلي، وبحثِ (أبواب النَّحوِ العربيّ ومعايير التَّصنيفِ والتَّوزيعِ) لعائشة الرّاشد، وبحثِ (الأفعال في ديوان الوأواء الدمشقي بين الدلالة الوظيفية والدلالة المرجعية) لعبداللّطيف محمد شوبك، لكنْ لم يكن لهذه الدّراساتِ خطَّةٌ واضحةٌ تبيّنُ منهجَ الباحثِ، ولذلكَ كان لا بدَّ منْ بحثٍ يدرسُ الدّلالةَ الوظيفيّةَ للفعلِ مفردًا ومركّبًا وفقَ خطّةٍ منهجيّةٍ واضحةٍ وشاملةٍ، ولأجلِ ذلكَ وقفتُ بحثي هذا، واخترتُ لهُ عنوانًا: (الدّلالةُ الوظيفيَّةُ للفعلِ في اللُّغةِ العربيّةِ)، وهو جزءٌ من أطروحتي لنيلِ درجةِ الدّكتوراه بعنوانِ (الدّلالةُ الوظيفيَّةُ في اللُّغةِ العربيّةِ بين المفردِ والجملةِ).

ويهدفُ بحثُ (الدّلالةُ الوظيفيَّةُ للفعلِ في اللُّغةِ العربيّةِ) إلى توضيحِ مفهومِ مصطلحِ "الدّلالة الوظيفيّة" في الدّراساتِ اللّغويّةِ، واستعراضِ مراحلِ تطوّرِ مفهومِه في اللّسانيّاتِ الحديثةِ، وصولًا إلى مقارباتِ الدّلالةِ الوظيفيّةِ وتطبيقاتِها في جهودِ علماءِ اللّغةِ العربِ، ودراسةِ الدّلالةِ الوظيفيَّةِ للفعلِ مفردًا خارجَ السّياقِ من خلالِ التّركيزِ على الجهودِ الصّرفيّةِ في دراسةِ الدّلالةِ الوظيفيّةِ للفعلِ من حيثُ زمنُه، ومن حيثُ تجرّدُه وزيادتُه، ودراسةِ الدّلالةِ الوظيفيَّةِ للفعلِ مركّبًا داخلَ السّياقِ من خلالِ التّركيزِ على الجهودِ النّحويّةِ في دراسةِ وظيفةِ الفعلِ ودلالتِه على الحدثِ والزّمنِ من خلالِ الضّمائمِ واللّواصقِ واللّواحقِ وقرائنِ المقالِ والحالِ.

منهجية البحث

يعتمدُ البحثُ المنهجَ التّاريخيَّ في العرضِ التّاريخيّ لمفهومِ "الدّلالة الوظيفيّة" في الدّراساتِ اللّغويّةِ، واستعراضِ تعريفاتِ هذا المصطلحِ ومراحلِ تطوّرِ مفهومِه في اللّسانيّاتِ الحديثةِ، وصولًا إلى مقارباتِ الدّلالةِ الوظيفيّةِ وتطبيقاتِها في جهودِ علماءِ اللّغةِ العربِ المحدثينَ، وبيانِ ما استفادَ اللّاحقُ مِنْ السَّابقِ، ويعتمدُ البحثُ أيضًا على المنهج الوصفيّ التّحليليّ، إذ يعرضُ جهودَ علماءِ الصّرفِ في دراسةِ دلالةِ الفعلِ من حيثُ زمنُه وحروفُ الزيادةِ، ويحلّلُ المعلوماتِ المُستقاةَ مِنْ مصادرِها وينقدُها، ليميّزَ الصَّحيحَ منها عمّا يشوبُه الخَطلُ، ويوضّحُ العلاقةَ الوثيقةَ بينَ صيغةِ الفعلِ ومعناه، ويكشفُ الوظائفَ الدلاليّةَ المتعدّدةَ التي تؤدّيها الأبنيةُ الصّرفيّةُ المتنوّعةُ، كما يعرضُ جهودَ علماءِ النّحوِ في دراسةِ وظيفةِ الفعلِ داخلَ التّركيبِ اللغوي، من حيثُ الحدثُ والزّمنُ، ويحلّلُ المعلوماتِ المُستقاةَ مِنْ مصادرِها وينقدُها، ويكشفُ عن أثر السياق والقرائن اللفظية والمعنوية في تحديد وظيفتِه وتعيينِ دلالتِه الزّمنيّةِ.

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

نتائج البحث ومناقشتها

الدّلالة الوظيفيّة

عرَّف ابنُ جنّي اللّغةَ بقولِه: "أمّا حدُّها فإنَّها أصواتٌ يعبّرُ بها كلُّ قومٍ عن أغراضِهم" (Ibn Jinnī, 1952)، وهو بذلك يشيرُ إلى أنَّ اللّغةَ وسيلةُ التّعبيرِ عنِ الأغراضِ، وفي هذا السّياقِ جعلَ عبدُالرّحمنِ الحاج صالح الهدفَ القريبَ والبعيدَ الذي يهدفُ إليه تعليمُ اللّغاتِ الحيّةِ أن يحصلَ المتعلّمُ على القدرةِ العمليّةِ على أنْ يبلّغَ أغراضَه بتلك اللّغةِ، وأنْ يؤدّيَ هذه الأغراضَ بعباراتٍ سليمةٍ (Al-Ḥājj Ṣāliḥ, 1985)، وهو الذي عرّفَ الدّلالةَ الوظيفيّةَ بأنَّها: "الدّورُ الذي تؤدّيهِ العناصرُ اللّغويّةُ في عمليّةِ التّبليغِ" (Al-Ḥājj Ṣāliḥ, 1972)، فالوظيفيّةُ وفقَ هذا التّعريفِ هي دورُ اللّغةِ -بوصفِها ظاهرةً اجتماعيّةً- في التّواصلِ، وهي العلاقةُ بين عناصرِ الجملةِ، كعلاقةِ الإسنادِ بين الفعلِ والفاعلِ، وعلاقةِ التّخصيصِ بينَ الفعلِ والمفعولِ بهِ، كما تعني الوظيفيّةُ في اللّسانيّاتِ التّداوليّةِ "ارتباطَ بنيةِ اللّغةِ بوظيفةِ البيانِ والتّبليغِ والتّواصلِ، إذْ يكونُ هذا الارتباطُ انعكاسًا للوظيفةِ ولاحقةً لها، فلا وجودَ للوحداتِ اللّسانيّةِ إلّا مِن خلالِ قيامِها بدورِها التّواصليّ" (Al-Ḥannāsh, 1980)، وعليه فإنَّ القدرةَ التّواصليّةَ تمكّنُ مستعملَ اللّغةِ الطّبيعيّةِ من إنجازِ قصودِه الكلاميّةِ، دونَ أنْ يُقطَعَ حبلُ التّواصلِ بينَه وبينَ المخاطَبِ (Ṣiddīqī, 2014)، بوصفِها عمليّةً تلفّظيّةً تستدعي وجودَ آليّاتٍ أسلوبيّةٍ وتداوليّةٍ تشكّلُ الغايةَ منَ الفعلِ التّواصليّ (Ḥassānī, 2013)، لذا فإنَّ وظيفةَ اللّغةِ "هي المعنى المحصَّلُ من استخدامِ الألفاظِ أو الصّورةِ الكلاميّةِ في الجملةِ المكتوبةِ أو المنطوقةِ على المستوى التّحليليّ أو التّركيبيّ" (Al-Sāqī, 1977).

وبناءً على هذهِ المفاهيمِ ظهرَتْ في اللّسانيّاتِ الحديثةِ نظريّاتٌ وظيفيّةٌ متكاملةٌ دفعَتْ أصحابَ النّظريّاتِ اللّسانيّةِ القديمةِ إلى أنْ ينظروا في أسسِ نظريّتِهم مرّةً أخرى، أو أنْ يستبدلوا بها التّيّاراتِ الوظيفيّةَ، لأنَّ النّظريّاتِ الوظيفيّةَ عنيَتْ بجوانبَ أساسيّةٍ في الظّاهرةِ اللغويّةِ، وحاولَتْ سدّ الثغراتِ التي تركتْها تلك النّظريّاتُ اللّسانيّةُ غيرُ التّداوليّةِ في محاورَ حيويّةٍ، كالكلامِ، وملابساتِ الخطابِ، وسياقِ الحالِ (Ṣaḥrāwī, 2003)، ومن هذهِ النّظريّاتِ **البراغماتية** (pragmatics) التي تمثّلُ أحدَ تطوّراتِ الدّلالةِ التّوليديّةِ (generative semantics)، **والنّظريّةُ الوظيفيّةُ** (functionalism)، **والنّظريّاتُ الوظيفيّةُ الأوروبيّةُ**، كالنّسقيّةِ (systemics)، ومدرسة براغ (functional sentence perspective) التي تتميّزُ بإلحاحِها على دراسةِ وظائفِ اللّغةِ وفقَ النّظرِ في وظيفةِ اللّغةِ في عمليّةِ الاتّصالِ، ودورِ اللّغةِ في المجتمعِ ومسألةِ وجوهِ اللّغةِ ومستوياتِها من منطلقٍ وظيفيّ (Al-Mousa, N., Darwish, A., Darraj, F., et al., 2007)، ونظريّةُ النّحوِ الوظيفيّ (functional grammar) التي اقترحَها سيمون ديك، والتي مِن أبرزِ منطلقاتِها أنَّ وظيفةَ اللّغاتِ الطّبيعيّةِ الأساسيّةَ التّواصلُ والإبلاغُ، وأنَّ بنيةَ اللّغةِ تتعلّقُ بوظيفتِها تعلّقًا يجعلُها انعكاسًا للوظيفةِ

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

(Ṣaḥrāwī, 2003)، فهذه النّظريّاتُ كلُّها تعتمدُ كأحدِ مبادئِها المنهجيّةِ مبدأَ أنَّ اللغاتِ الطبيعيّةَ أنظمةٌ تحدّدُ صفاتِها أحوالُ استخدامِها في نطاقِ غايتِها الرّئيسةِ، وهي غايةُ التّفاهمِ (Al-Mutawakkil, 1985)، وبصورةٍ أخرى يمكنُ القولُ: إنَّ خصائصَ اللّغاتِ الطّبيعيّةِ من وجهةِ نظرٍ وظيفيّةٍ تنطلقُ من فكرتَينِ أساسيّتَينِ، أولاهما: أنَّ الوظيفةَ الأساسيّةَ للّغةِ هي وظيفةُ التّواصلِ، والثّانيةُ: أنّ هذه الوظيفةَ تحدّدُ الخصائصَ البنيويّةَ للتّراكيبِ اللّغويّةِ (Al-Mutawakkil, 2010).

وذهبَ عبدُالسّلامِ المسدّي إلى أنَّ العرفَ اللّسانيَّ حدّدَ وظيفةَ اللّغةِ بأنَّها الأداةُ التي ينجزُ الإنسانُ من خلالِها العمليّةَ الإبلاغيّةَ في محيطِه ممّا يحوّلُ التّعايشَ الجماعيَّ إلى مؤسّسةٍ إنسانيّةٍ تشتملُ على مقوّماتٍ حضاريّةٍ وثقافيّةٍ (Al-Masaddī, 1986)، وأسمى الدكتورُ تمّام حسّان الدّلالةَ الوظيفيّةَ (المعنى الوظيفيّ)، فقد أفردَ في كتابِه (اللّغة العربيّة مبناها ومعناها) بابًا أسماه: (تعدّد المعنى الوظيفيّ للمبنى الواحدِ)، وتحدّثَ في كتابِه عينِه عن الدّلالةِ الوظيفيّةِ لأقسامِ الكلمةِ الثّلاثةِ، وذكرَ أنّ الدّلالةَ في الاسمِ تكونُ على مستوى الصّرفِ وعلى مستوى النّحوِ، وكذلك الدّلالةُ في الفعلِ، فعلى مستوى الصّرفِ للفعلِ دلالةٌ وظيفيّةٌ على حدثٍ وزمنٍ، أمّا الحدثُ فهو عامٌّ غيرُ محدّدٍ، إذْ يدلُّ على عمومِ الحدثِ، فالمباني الصّرفيّةُ تعبّر عن معانٍ وظيفيّةٍ تتّسمُ في طبيعتِها بالاحتمالِ والتّعدّدِ، فكلُّ مبنًى صرفيٍّ يصلحُ للتّعبيرِ عن أكثرَ من معنًى ما لم يتحقّقْ بعلامةٍ ما في سياقٍ ما، وأمّا زمنُ الفعلِ على مستوى الصّرفِ فهو زمنُ الفعلِ الماضي والمضارعِ والأمرِ، وعلى مستوى النّحوِ يدلُّ الفعلُ على حدثٍ وزمنٍ أيضًا، فيدلُّ على حدثٍ ما، سواءٌ أكانَ الفعلُ مجرّدًا ثلاثيًّا أم مجرّدًا رباعيًّا أم مزيدًا، فأصبحتِ الصّيغةُ التي كانَتْ تدلُّ على معانٍ متعدّدةٍ على مستوى الصّرفِ تدلُّ على معنًى واحدٍ على مستوى النّحوِ، وهذا المعنى تحدّدُه كلٌّ من القرائنُ اللّفظيّةِ والحاليّةِ والمعنويّةِ، ودلالةُ الفعلِ داخلَ السّياقِ على زمنٍ تختلفُ عنها خارجَ السّياقِ، فالزّمنُ النّحويُّ يتعدّدُ ومجالُه قرائنُ السّياقِ (Ḥassān, 2006)، أمّا خالد العدوانيّ فقد ربطَ الدّلالةَ الوظيفيّةَ للتّركيبِ العربيّ بعلمِ معاني النّحوِ، وأشارَ إلى أنَّ جهودَ العلماءِ في رصدِ الدّلالةِ الوظيفيّةِ للتّركيبِ العربيّ قد تغيّرَ بعدَ نشأةِ علمِ المعاني واستقلالِه، فبعدَ أنْ كانَ التّحليلُ الوظيفيُّ تابعًا لدراسةِ البنيةِ ومختلطًا بها دونَ خطّةٍ للجمعِ بينهما ظهرَتِ العنايةُ بالتّحليلِ الوظيفيّ خاصّةً بوضوحٍ، وإنْ كانَ ذلك على حسابِ إبعادِه عن أصلِه الذي هو علمُ النّحوِ، ونقلِه إلى علومِ البلاغةِ تحتَ اسمِ علم المعاني (Al-Adwānī, 2022).

الدّلالةُ الوظيفيّةُ للفعل خارجَ التّركيبِ (في الجهودِ الصّرفيّةِ)

يتناولُ هذا الفصلُ دراسةَ الدّلالةِ الوظيفيّةِ للفعلِ خارجَ السّياقِ، ويسلّطُ الضّوءَ على جهودِ العلماءِ الخاصّةِ بوظيفةِ بُنى الفعلِ وصيغِها خارجَ التّركيبِ، والعلمُ الذي يُعنى بذلك هو الصّرفُ، لأنَّ علمَ الصّرفِ: "علمٌ بأصولٍ تُعرَفُ بها أبنيةُ الكلماتِ العربيّةِ وأحوالُها التي ليسَتْ بإعرابٍ ولا بناءٍ" (Al-

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

(Ḥāfiẓ, 2000)، فعلمُ الصّرفِ يُعنى بالكلمةِ مفردةً، خارجَ التّركيبِ، فيدرسُ صيغةَ الكلمةِ وما يطرأُ عليها من تغييرٍ، ومنهجُ علمِ الصّرفِ في دراسةِ الفعلِ "يقومُ على نقطتينِ: الأولى هي تحديدُ الوزنِ الصّرفيّ، والثّانيةُ هي تحديدُ طبيعةِ الحروفِ (العدد، الصحّة والعلّة، الأصالة والزّيادة)" (Al-Adwānī, 2022).

وقد قسّمَ علماءُ اللّغةِ الفعلَ في علمِ الصّرفِ تقسيماتٍ عدّةً، من حيثُ زمنُه، والتّجرّدُ والزّيادةُ، وصحّةُ حروفِه واعتلالُها، والتّعدّي واللّزومُ، وعلاقتُه بالفاعلِ، والتصرّفُ والجمودُ، ثمَّ تكلّموا بالتّفصيلِ عن كلّ قسمٍ من هذهِ الأقسامِ، لكنَّ كلامَهم كانَ متعلّقًا ببنيةِ الفعلِ في أكثرِ هذه التّقسيماتِ، ولم يتطرّقوا إلى دلالةِ الفعلِ الوظيفيّةِ إلّا في تقسيمِه من حيثُ زمنُه، ومن حيثُ عددُ حروفِه، وبما أنَّ الكلامَ هنا عن الدّلالةِ الوظيفيّةِ فسيكونُ الحديثُ عن تقسيماتِ الفعلِ التي تتعلّقُ بالبنيةِ إطالةً لا حاجةَ لها، وسيكونُ التّركيزُ على تقسيمِ الفعلِ من حيثُ الزّمنُ، ومِن حيثُ التّجرّدُ والزّيادةُ.

١. تقسيمُ الفعلِ من حيثُ الزّمنُ؛ فرّقَ الدارسون بين ثلاثة أنواعٍ للزّمنِ، أوّلُها: **الزّمنُ الفلسفيُّ**، وهو في حقيقتِه ليس زمانًا، وإنما تأمّلٌ في الزّمانِ داخلَ الوجودِ المادّيّ أو خارجَه، ولأنّه تأمّلٌ عقليٌّ فهو موضعُ اختلافٍ، فتارةً يكونُ مفهومًا ذهنيًّا مجرّدًا، وتارةً يكونُ واقعًا يُقارب التّجسيدِ، أو بعبارةٍ ثانيةٍ قد يكونُ وجودًا أو عدمًا، أمّا **الزّمنُ الفلكي**، فهو أداةُ الإنسانِ لقياسِ الوقائعِ والتّجاربِ، أو ذلك الجزءُ مِن الوجودِ الخاضعِ للزّمانِ والسّاري فيه، كوقائعِ الطّبيعةِ والتّاريخِ، وبناءً عليه فإنّ هذينِ الزّمانينِ موضوعيّانِ، أي منفصلانِ عن تجاربِنا الذّاتيّةِ، ويفترقانِ في أنَّ الزّمنَ الفلسفيَّ نظرٌ في الزّمانِ، بينَما الزَّمنُ الفلكيُّ هو الزّمانُ نفسُه (Al-Muṭṭalibī, 1986)، وأمّا **الزّمنُ اللّغويُّ** فهو مبانٍ تشيرُ إلى وقوعِ أحداثٍ في أزمنةٍ محدّدةٍ، ترتبطُ بالعلاقاتِ الزّمنيّةِ عندَ المتكلّمِ (Al-Makhzūmī, 1986).

قسّمَ البصريّونَ الفعلَ من حيثُ الزّمنُ إلى (ماضٍ، ومضارعٍ، وأمرٍ)، ولعلَّ سيبويه هو مَن بدأَ هذا التقسيمَ، إذ قسّمَ الفعلَ إلى ما بُنيَ لِما مضى، نحو: (ذهبَ)، وما هو كائنٌ لم ينقطعْ، نحو: (يذهبُ)، وما يكونُ ولم يقعْ، كقولِك آمرًا: (اذهبْ)، ومخبرًا: (يقتلُ)، (Sībawayh, 1991)، فمِن الواضحِ أنَّ هذا التّقسيمَ قائمٌ على معيارِ الدّلالةِ على الزّمنِ، إذْ خصّ الدّلالةَ على الزّمنِ الماضي بالفعلِ الماضي، والدّلالةَ على الزّمنِ الحاضرِ بالفعلِ المضارعِ، والدّلالةَ على الزّمنِ المستقبلِ بفعلِ الأمرِ والفعلِ المضارعِ.

ففي أثناءِ حديثِ سيبويه عن الفعلِ أشارَ إلى علاقتِه بالزّمانِ، إذْ قالَ: "تتعدّى إلى الأزمانِ" (Sībawayh, 1991)، ثمّ أشارَ إلى دلالةِ الفعلِ الماضي على أنَّ الحدثَ وقعَ فيما مضى مِن الزّمانِ (Sībawayh, 1991)، فحدّدَ الفعلَ الماضيَ بالدّلالةِ على الزّمنِ الماضي، ووافقَه الزمخشريُّ حينَ

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

حدّدَ الفعلَ الماضيَ بالدّلالةِ على اقترانِ حدثٍ بزمانٍ قبلَ زمانِك (Al-Zamakhsharī, 2004)، وحدّدَه ابنُ يعيشَ بوقوعِ الإخبارُ عنه في زمانٍ بعدَ زمانِ حدوثِه، إذِ الماضي ما عُدِمَ بعدَ وجودِه (Ibn Yaʿīsh, 2001)، فخصّوا الفعلَ الماضيَ بالدّلالةِ على حدثٍ وقعَ في الزّمنِ الماضي، أمّا الفعلُ المضارعُ فأشارَ إليه سيبويه بما هو كائنٌ لم ينقطعْ، نحو: (يذهبُ)، والإخبارِ بما يكونُ ولم يقعْ، نحو: (يقتلُ) (Sībawayh, 1991)، فحدّدَ الفعلَ المضارعَ بالدّلالةِ على الحدوثِ في الزّمنِ الحاضرِ بقولِه: "ما هو كائنٌ"، وعلى الإخبارِ في الزّمنِ المستقبلِ بقولِه: "ما لم يقعْ"، ووافقَه المبرّدُ عندَما جعلَ الفعلَ المضارعَ في قولِك: (زيدٌ يأكلُ)، صالحًا ليكونَ في حالِ أكلٍ، وأنْ يأكلَ في المستقبلِ (Al-Mubarrad, 1994)، وقال الزمخشريُّ: "ويشتركُ فيهِ الحاضرُ والمستقبلُ" (Al-Zamakhsharī, 2004)، فالفعلُ المضارعُ يدلُّ على الحدثِ مقترنًا بالزّمنِ الحال أو الزّمنِ المستقبلِ، وأمّا فعلُ الأمرِ فقد أشارَ إليه سيبويه بكونِه أمرًا بحدوثٍ لم يقعْ بعدُ، كقولك آمرًا: (اذهَبْ) (Sībawayh, 1991)، وحدّدَه ابنُ مالكٍ بطلبِ حصولِ ما لم يحصلُ، نحو: ﴿قُم فَأَنذِر﴾ [المدثر: ٢]، ودوامِ ما حصلَ، نحو: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ﴾ [الأحزاب: ١]، ولزومِ كونِه مستقبلًا (Al-Andalusī, 2001)، فخصَّ دلالتَه الوظيفيّةَ على الزّمانِ بالزّمانِ المستقبلِ، وخصَّ دلالتَه الوظيفيّةَ على الحدثِ بطلبَ ما ليسَ حاصلًا، أو بدوامِ ما هو حاصلٌ، فاختصَّ فعلُ الأمرِ من حيثُ دلالتُه على الزّمنِ بالدّلالةِ على الزّمنِ المستقبلِ.

إذًا فقد قسّمَ النّحاةُ الفعلَ في الصّرفِ باعتبارِ زمنِه إلى فعلٍ ماضٍ، وفعلٍ مضارعٍ، وفعلِ أمرٍ، وخصّوا كلَّ زمانٍ بصيغةٍ صرفيّةٍ محدّدةٍ تدلُّ عليه مفردةً خارجَ السّياقِ، فجعلوا الدّلالةَ على الزّمانِ الماضي للفعلِ الماضي، وجعلوا الدّلالةَ على الزّمانِ الحاضرِ للفعلِ المضارعِ، وجعلوا الدّلالةَ على الزّمانِ المستقبلِ مشتركةً بينَ الفعلِ المضارعِ وفعلِ الأمرِ، وهذا ما يُسمّى بالزّمانِ الصّرفيّ، وتجدرُ الإشارةُ هنا إلى جهود خالد العدوانيّ الذي أعادَ النّظرَ إلى معيارِ تقسيمِ العلماءِ الفعلَ إلى ثلاثةِ أقسامٍ، فأشارَ إلى اختلافِ المعاييرِ التي استندوا إليها في هذا التّقسيمِ، إذْ سمَّوا الفعلَ الماضيَ باعتبارِ الزّمنِ الذي حدثَ فيه، وسمَّوا الفعلَ المضارعَ باعتبارِ بنيتِه وشبهِه بالاسمِ، وسمَّوا فعلَ الأمرِ باعتبارِ معناه الوظيفيّ، وهو طلبُ حدوثِ الفعلِ أو دوامُ حدوثِه، ورفضَ هذا التّقسيمَ في كتابه (دراسات في أصول النحو)، واستبدلَ به تقسيمًا جديدًا يتسندُ إلى معيارِ الدّلالةِ الوظيفيّةِ، إذ قسّمَ الفعلَ إلى قسمين، هما: "**فعلُ إخبارٍ**: وهو يقسمُ من جهةِ وجودِ الحدثِ وعدمِه إلى تامٍّ وناقصٍ، ومن جهةِ الزّمنِ إلى ماضٍ وحالٍ، **وفعلُ أمرٍ**" (Al-Adwānī, 2022)، فينقسمُ الفعلُ وفقَ معناه الوظيفيّ إلى: فعلِ إخبارٍ ماضٍ، وفعلِ إخبارٍ حالٍ، وفعلِ أمرٍ.

٢. تقسيمُ الفعلِ من حيثُ التّجرّدُ والزّيادةُ؛ قسّمَ النّحاةُ الفعلَ من حيثُ التّجرّدُ والزّيادةُ إلى فعلٍ مجرَّدٍ، وفعلٍ مزيدٍ، ثمّ عرّفوا الزّيادةَ، وذكروا أنواعَها، وحروفَها، ومواضعَها، وهذا يندرجُ تحتَ

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

أساسِ بنيةِ الفعلِ، وتحدّثوا عن المعنى الذي تؤدّيه زيادةُ هذه الحروفِ، وهذا يندرجُ تحتَ أساسِ الدّلالةِ الوظيفيّةِ، وهو ما يهمُّ في هذا البحثِ، لذلك سيكونُ التّركيزُ في هذا الفصلِ على جهودِ العلماءِ في معاني الفعلِ المجرّدِ، وعلى الدّلالةِ الوظيفيّةِ للحروفِ التي تُزادُ عليه. فابنُ يعيشَ عرّفَ الزّيادةَ بقولِه: "معنى الزّيادةِ إلحاقُ الكلمةِ ما ليسَ مِنها، وذلك لإقامةِ معنًى أو لضربٍ مِن التّوسّعِ في اللّغةِ... معنى الزّيادةِ أنْ يُضافَ إلى الحروفِ الأصولِ ما ليسَ مِنها ممّا قد يسقطُ في بعضِ تصاريفِ الكلمةِ، ولا يُقابَلُ بفاءٍ، ولا بعينٍ، ولا بلامٍ، وذلك يكونُ إمّا بتكرارٍ مِن الكلمةِ نفسِها، أو زيادةِ حرفٍ مِن غيرِ جنسِها" (Ibn Jinnī, 1954).

والزّيادةُ التي تحدّثَ النّحاةُ عن دلالاتِها الوظيفيّةِ هي الزّيادةُ التي تدخلُ ضمنَ بنيةِ صيغةِ الفعلِ، وتُسمّى (حروفَ المباني)، ولهذهِ الزّيادةِ ضربانِ، فأمّا الضّربُ الأوّلُ فهو **الزّيادةُ مِن موضعِها**، وهي التي تكونُ بتكرارِ بعضِ حروفِ الأصلِ، وتنقسمُ إلى أربعةِ أقسامٍ، أوّلُها: تكرارُ العينِ فقط، ولا يكونُ تكرارُها إلّا مِن جنسِها، فتتكرَّرُ العينُ دونَ فصلٍ بينَ العينِ الأصليَّةِ والمكرّرةِ، نحو (سلَّمَ) ووزنُه: (فَعَّلَ)، أو تتكرّرُ معَ الفصلِ بينَ العينِ الأصليّةِ والمكرّرةِ بحرفٍ أصليّ، نحو (صَمَحْمَحَ) ووزنُه: (فَعَلْعَلَ)، وقد تتكرّرُ العينُ مرّتَينِ، كقولِهم: (كَذَّبْذَبَ)، للكثيرِ الكذبِ، وزنُه: (فَعَّلْعَلَ)، فقد تكرّرتِ العينُ مرّتينِ، وهيَ حرفُ الذّالِ هنا، وتكرّرتِ اللّامُ مرّةً واحدةً، وهي الباءُ هنا، ففصلتِ الباءُ بينَ الذّالَينِ المُكرّرتَينِ، وثانيها: تكرارُ اللّامِ فقط، ويكونُ تكرارُها مِن جنسِها، نحو: (جَلْبَبَ) وزنُهُ: (فَعْلَلَ)، فتكرّرتِ اللّامُ مرّةً واحدةً، وهيَ الباءُ هنا، وجاءَتِ اللّامُ المكرّرةُ مِنْ جنسِ الأصليَّةِ، وقد يكونُ تكرارُها ليسَ مِن جنسِها، نحو: (دَحْرَجَ) وزنُه: (فَعْلَلَ)، فتكرَّرتِ اللَّامُ مرّةً واحدةً، وجاءَتِ اللَّامُ المُكرَّرةُ مِنْ غيرِ جنسِ الأصليّةِ، فاللّامُ الأولى هنا (الرّاءُ) والثّانيةُ (الجيم)، وقد تتكرّرُ اللّامُ مرّتَينِ، نحو: (سَفَرْجَل)، وزنهُ: (فَعَلَّل)، وثالثُها: تكرارُ الفاءِ والعينِ، ولم تأتِ هذه الزّيادةُ إلّا في كلمتَينِ، هما: (مَرْمَرِيس، ومَرْمَرِيت)، وزنُهما (فَعْفَعِيل)، ولا تتكرّرُ الفاءُ وحدَها، وآخرُها: تكرارُ العينِ واللّامِ معًا، نحو: (صَمَحْمَحَ، ودَمَكْمَكَ)، وزنُهما: (فَعَلْعَلَ) (Al-Thamānīnī, 1999).

وأمّا الضّربُ الثّاني، فهو الزّيادةُ مِنْ غيرِ أصلِ الكلمةِ، وهي التي تكونُ بحروفٍ ليسَتْ مِن أصلِ الكلمةِ، وحروفُ هذه الزّيادةِ عشرةٌ مجموعةٌ في (سألتمونيها)، ولا تكونُ الزّيادةُ مِن غيرِ أصلِ الكلمةِ إلّا مِن هذه الحروفِ العشرةِ، ولذلك سُمّيَتْ بـ(حروفِ الزّيادةِ)، ولا تُزادُ هذه الحروفُ في كلِّ مكانٍ، بل قد تكونُ أصولًا، فالفعلُ (هَوَى) حروفُه الثّلاثةُ أصولٌ ليسَ فيها شيءٌ زائدٌ، معَ أنَّ الهاءَ والواوَ والألفَ مِن حروفِ الزّيادةِ، ويُفرَّقُ بينَ وقوعِ هذهِ الحروفِ العشرةِ زائدةً ووقوعِها أصليّةً بوزنِ الأصليّ بـ(الفاءِ، والعَينِ، واللّامِ) في التّكرارِ وعدمِه، وإخراجِ الحرفِ الزّائدِ بِلفظِهِ، فلا يُقابَلُ بـ(فاءٍ، أو عينٍ، أو لامٍ)، فوزنُ الفعلِ (ضَرَبَ): فَعَلَ، ووزنُ الفعلِ (يَضْرِبُ): يَفْعِلُ،

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

فخرجَتِ الياءُ بلفظِها، ووزنُ اسمِ الفاعلِ (ضَارِب): (فاعِلٌ)، فخرجَتِ الألفُ بلفظِها، ووزنُ اسمِ المفعولِ (مَضْروبٌ): مَفْعولٌ، فخرجَتِ الميمُ والواوُ بلفظِهما (Al-Thamānīnī, 1999).

وقد قسّمَ أبو القاسم الثّمانينيُّ الأفعالَ من حيثُ التّجرّدُ والزّيادةُ إلى ضربينِ، هما: أصليٌّ (مجرَّدٌ)، وذو زيادةٍ (مَزيدٌ)، فالضّربُ الأوّلُ (المجرّدُ): إمّا ثلاثيٌّ على وزنِ: (فَعَلَ)، نحو: ضَرَبَ وأَكَلَ، و(فَعِلَ)، نحو: عَلِمَ ورَكِبَ، و(فَعُلَ)، نحو: ظَرُفَ وكَرُمَ، وإمّا رباعيٌّ، نحو: دحرجَ، وقرطَسَ (Al-Thamānīnī, 1999)، وتحدّثَ ابنُ الحاجبِ عن دلالاتِ هذه الأبنيةِ، فذكرَ أنَّ للبناءِ (فَعَلَ) معانيَ كثيرةً، ومنها المغالبةُ الذي يُبنى على (فعَلْتُه، أفعلُه)، نحو: كارمَني فكرَمْتُه أكرمُه، وأنَّ البناءِ (فَعِلَ) يكثرُ فيه العللُ والأحزانُ وأضدادُها، نحو: سَقِمَ، ومَرِضَ، وبَرِئَ، وحَزِنَ، وفَرِحَ، وتجيءُ الألوانُ والعُيوبُ والحِلَى عليه، نحو: خَضِرَ، وعرِجَ، وحَوِرَ، وأنَّ البناءِ (فَعُلَ) لأفعالِ الطّبائعِ ونحوها، نحو: حَسُنَ، وقَبُحَ، وكَبُرَ، وصَغُرَ (Ibn al-Ḥājib, 2014)، وابنُ مالكٍ في تعليلِ تنوّعِ حركةِ عينِ المضارعِ مِن (فعَلَ، وفعِلَ) وثبوتِ حركةِ عينِ المضارعِ من (فعُلَ) لجأَ إلى معاني هذه الأبنيةِ، فنظرًا لكونِ (فَعَلَ) و(فَعِلَ) موضوعَينِ لدلالاتٍ ثابتةٍ في الأصلِ ولدلالاتٍ أخرى طارئةٍ، كثرَتِ الحاجةُ إلى استعمالِ مضارعِهما وماضيهما، فخُولِفَ بينَ حركةِ عينِ الفعلِ في الماضي والمضارعِ طلبًا للتّخفيفِ، إذ إنّ تعاقبَ حركتَينِ مختلفتَينِ أخفُّ على اللّسانِ من تماثلِهما، أمّا (فَعُلَ)، فلأنّه وُضِع في الغالبِ للسّجايا والغرائزِ، نحو: (شَجُعَ و(جَبُنَ) -وهي صفاتٌ ثابتةٌ في أصلِ الخلقةِ- لم تكنِ الحاجةُ كبيرةً إلى استعمالِ غيرِ صيغةِ الماضي فيه، فاستُسهِلَ إبقاءُ حركةِ العينِ واحدةً فيهما، ولأجلِ ذلك جاءَ مضارعُ (فَعُلَ) على (يَفْعُلُ) (Al-Andalusī, 1982)، والضّربُ الثّاني (المزيدُ): إمّا رباعيٌّ على وزنِ: (فَعَّلَ)، مثل: كَسَّرَ، و(فاعَلَ)، مثل: قاتَلَ، و(أفْعَلَ)، مثل: أكْرَمَ، وإمّا خماسيٌّ على وزنِ (انفعلَ)، مثل: انطلقَ، و(افتعلَ)، مثل: احتملَ، و(افعَلَّ)، مثل: احمرَّ، و(تفعَّلَ)، مثل: تكسَّرَ، و(تفاعَلَ)، مثل: تقاتَلَ، وإمّا سداسيٌّ على وزنِ (استفعَلَ)، مثل: استخرجَ (Al-Thamānīnī, 1999)، وسيُذكرُ كلُّ وزنٍ من هذه الأوزانِ، وتُذكرُ أقوالُ النّحاةِ في الدّلالةِ الوظيفيّةِ لحروفِ الزّيادةِ فيها.

أَفْعَلَ

تُزادُ الهمزةُ لبناءِ الفعلِ الثّلاثيّ على صيغةِ (أفعلَ) الرّباعيّةِ، فتؤدّي دلالاتٍ عدّةً، كالدّلالةِ التي ذكرَها سيبويه لصوغِ الفعلِ على وزنِ (أفْعَلَ) إذا أردتَ أنَّ غيرَه أدخلَه في ذلك، فتقولُ: (خافَ وأخفْتَه)، إذا أخبرتَ أنَّ غيرَه صيَّرَه إلى شيءٍ مِن هذا (Sībawayh, 1991)، والمبرّدُ أيضًا تحدّثَ عن معنى التّعديةِ لبناءِ (أفعلَ)، فأشارَ إلى أنَّ بابَه: (أفْعَلْتُه ففَعَلَ)، إذا فعلَ به ذلك غيرُه، نحو: (أدخلتُه الدّارَ فدخلَها)، أي: جعلتُه يدخلُها (Al-Mubarrad, 1994)، كما تحدّثَ عن معنى المطاوعةِ، وذلك إذا كانَ من غيرِ فعلِه، فيجيءُ على لفظٍ آخرَ، نحو: (استخبرتُه فأخبرَ)، أي: سألتُه ذلك، فطاوعَني

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

وأخبرَني، (Al-Mubarrad, 1994)، وابنُ فارسٍ ذكرَ معانيَ كثيرةً للبناءِ (أفعلَ) في كتابه (الصّاحبيّ)، وهي: أنْ يكونَ لـ(فعلَ، وأفعلَ) المعنى ذاتُه، كقولِك: (رَمَيْتُ على الخمسين)، أي زدتُ، ومثلُه: (أرْمَيْتُ على الخمسين)، وأنْ يكونَ لـ(فعلَ، وأفعلَ) معنيانِ مختلفانِ، نحو: (أسقيتُه) إذا جعلتَ له سُقيًا، و(سقيتُه) إذا أنت أشربتَه، وأنْ يكونَ لـ(فعلَ، وأفعلَ) معنيانِ متضادّانِ، نحو: (تَربَ)، معناه: افتقرَ، و(أَتْرَبَ)، معناه: استغنى، وأنْ يكونَ (فعلَ) و(أفعلَ) لشيئينِ مختلفينِ، نحو: (أَحْيَى القومُ بعدَ هُزالٍ)، معناه: حسنَتْ أحوالُهم، و (أَحْيَوا)، معناه: حيَتْ دوابُّهم، وأنْ يكونَ (فعلَ) لإنفاذ الفعلِ، و(أفعلَ) بمعنى العرض، نحو: (بِعْتُ الفرسَ)، معناه: قمتَ ببيعِه، و (أبعتُه)، معناه: عرضتَه للبيعِ، وأنْ يكونَ (أفعلَ) إخبارًا عن مجيءِ وقتٍ، نحو: (أَحصَدَ الزّرعُ)، أي: دخلَ وقتُ حصادِه، وأنْ يدلَّ (أفعلَ) على وجودِ شيءٍ بصفةٍ، نحو: (أَحمدْتُ الرّجلَ)، أي: وجدتُه محمودًا، وأنْ يدلَّ على إتيانِ فعلٍ، نحو: (أَخسَّ الرَجلُ)، أي: أتى بخبيثٍ، وأنْ يكونَ (فعلَ) و(أفعلَ) للفاعلِ، نحو: (قشَعَتِ الرّيحُ الغيمَ)، و(أقشَعَ الغيمُ) (Ibn Fāris, 1997).

فعَّلَ

تؤدّي الزّيادةُ في صيغةِ (فعَّلَ) الرّباعيّةِ دلالاتٍ عدّةً، كدلالةِ التّكثيرِ التي ذكرها سيبويه، إذ أشارَ إلى أنّك تقولُ: (كسَّرْتُ) إذا أردتَ كثرةَ الفعلِ (كسَرْتُ)، فمعنى (جرَّحْتُه): أكثرْتُ الجراحاتِ في جسدِه (Sībawayh, 1991)، وذكرَ ابنُ فارسٍ دلالاتٍ أخرى للزّيادةِ في بناءِ (فعَّلَ) كأن يكونَ مرادفًا لـ(أَفْعَلَ)، نحو: (خَبَّرَ، وأخْبَرَ)، أو مضادًّا لـ(أَفْعَلَ)، نحو: (أَفْرَطَ)، أي: جاوزَ الحدَّ، و(فَرَّطَ)، أي: قصَّرَ في الشّيءِ، أو لا لمعنًى، نحو: (كلَّمَ)، أو بمعنى (نسبْتُه لشيءٍ)، نحو: (ظلَّمَه)، أي: نسبَه إلى الظّلم (Ibn Fāris, 1997)، وكذلك ابن مالكٍ ذكرَ دلالاتِها، وأنّها تُزادُ للتّعديةِ، نحو: (علّمْتُه الخيرَ)، وللتّكثيرِ، نحو: (فتَّحَ الأبوابَ)، وللسّلبِ، نحو: (قرَّدَ البعيرَ)، أي: نزعَ عنه القِردانَ والحَلَمَ، وللتّوجّهِ، نحو: (شرَّقَ)، ولجعلِ الشّيءِ بمعنى ما صيغَ منه، نحو: (عدّلَه)، أي: جعلَه عدلًا، و(بطّنَ الثّوبَ)، أي: جعلَ له بطانةً، ولاختصارِ الحكايةِ، نحو: (أمَّنَ)، إذا قالَ: آمين، ولموافقةِ (تَفَعَّلَ)، نحو: (وَلّى عنه وتولّى)، وللاستغناءِ عن (تَفَعَّلَ)، نحو: (عجّزَتْ)، إذا صارَتْ عجوزًا، ولموافقةِ (فعَل)، نحو: (مازَ وميَّزَ)، وللاستغناءِ عن (فعَلَ)، نحو: (جرَّبَ) (Al-Andalusī, 2001).

فاعَلَ

تُزادُ الألفُ لبناءِ الفعلِ الثّلاثيّ على صيغةِ (فاعَلَ) الرّباعيّةِ، فتؤدّي دلالاتٍ ذكرها سيبويه في (الكتابِ)، منها: المشاركةُ حينَ يكونَ مِن غيرِك إليك مثلُ ما كانَ مِنك إليه، نحو: ضاربْتُه، وفارقْتُه، والمغالبةُ حينَ تكونُ أنتَ فعلْتَ، فتقولُ: كارَمني فكرُمْتُه أكرُمُه، وموافقةُ (فَعَّلْتُ)، نحو: ضاعفْتُ

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

وضعفْتُ (Sībawayh, 1991)، والمبردُ أيضًا تحدّثَ عن دلالةِ المشاركةِ لزيادة الألفِ في بناءِ (فاعَل)، نحو: (شاتَمْتُ زيدًا)، إذا كانَ له منّي ما كانَ لي منه، (Al-Mubarrad, 1994)، وأشارَ ابنُ الحاجبِ إلى أنَّ زيادةَ هذه الألفِ نسبةُ أصلِه إلى أحدِ الأمرينِ للمشاركةِ، نحو: (ضاربتُه)، وتعديةُ غيرُ المتعدّي، نحو: (شاعرتُه)، وتعديةُ المتعدّي إلى واحدٍ مغايرٍ للمفاعِلِ ليتعدّى إلى اثنينِ، نحو: (جاذَبْتُه الثّوبَ)، وبمعنى (فَعَّلَ)، نحو: (ضاعفْتُ)، وبمعنى (فَعَلَ)، نحو: (سافرْتُ) (Ibn al-Ḥājib, 2014).

تفاعَلَ

تُزادُ التّاءُ والألفُ لبناءِ الفعلِ الثّلاثيّ على صيغةِ (تفاعَلَ) الخماسيّةِ لتأديةِ دلالاتٍ شرحَها النّحاةُ، كسيبويه الذي ذكرَ أنَّ صيغةَ (تَفَاعَلْتُ) تدلُّ على المشاركةِ، فلا تكون إلّا وأنتَ تريدُ فعلَ اثنينِ فصاعدًا، ولا يتعدّى الفعلُ إلى منصوبٍ، نحو: (تضاربْنا، وتقاتلْنا)، وتدلُّ على معنى (افتعلَ) نحو: (تلاقَوا والتقَوا)، وموافقةُ (فعلَ)، نحو: (تراءَيْتُ)، وعلى التّظاهرِ، فيبدو لك أنّه في حالٍ ليسَ فيها، نحو: (تغافلتُ، وتغابيْتُ) (Sībawayh, 1991)، وأشارَ ابنِ فارسٍ إلى أنَّ دلالةَ زيادةِ التّاءِ والألفِ لبناءِ الفعلِ الثّلاثيّ على صيغةِ (تفاعَلَ) مشاركةُ اثنينِ في الفعلِ، نحو: (تخاصما)، أو التّظاهرُ بغيرِ ما هو عليه، نحو: (تَغَافَلَ)، أي: أظهرَ غفلةً وهو ليس كذلك (Ibn Fāris, 1997)، وذكرَ ابنُ هشامٍ أنَّ دلالاتِ الزّيادةِ في بناءِ (تفاعَلَ) قد يكونُ "للاشتراكِ في الفاعليّةِ لفظًا، وفيها وفي المفعوليّةِ معنًى: كـ (تضاربوا)، وإظهار حصول ما ليس بحاصلٍ، كـ(تغافَلَ)، ومطاوعةِ (فاعَلَ)، كـ(تباعَدَ)" (Al-Anṣārī, 1990)، وذكرَ ابنُ مالكٍ بأنّ دلالةَ هذه الزّيادةِ قد تكونَ للمشاركةِ، نحو: (تضارَبَ زيدٌ وعمرٌو)، فهما شريكانِ في الفاعليّةِ والمفعوليّةِ، إذ كلُّ واحدٍ منهما فعلَ بالآخرِ كما فُعِلَ به، وقد تكونُ لإظهارِ تاركِ الفعلِ فاعلًا إيّاه، نحو: (تغافَلَ زيدٌ)، أي: يبدو غافلًا وهو غيرُ ذلك، أو لمطاوعةِ (فاعَلَ)، نحو: (باعدْتُه فتباعَدَ)، أو لموافقةِ (فعلَ)، نحو: (تعالى وعلا)، أو للاستغناءِ عن (فعَلَ)، نحو: (تثاءَبَ) (Al-Andalusī, 2001).

تفعَّلَ

تؤدّي الزّيادةُ في صيغةِ (تفعَّلَ) الخماسيّةِ دلالاتٍ عدّةً، ذكرَ منها سيبويه الدّلالةَ على التّكلُّفِ حينَ يريدُ الرّجلُ أنْ يُدخِلَ نفسَه في أمرٍ ليُضافَ إليه، فيكونَ مِن أهلِه، نحو: (تحلَّمَ) ، فهذا ليس كالتّظاهرِ، لأنّه يطلبُ أنْ يصبحَ حليمًا، والدّلالةَ على تكرارِ العملِ في مهلةٍ أكثرَ مِن مرّةٍ، نحو: (تجرَّعَ)، وأنْ تكونَ بمعنى (استفعَلَ)، نحو: (تيقَّنَ، واستيقنَ)، أو بمعنى (فعَلَ)، نحو: (تظلَّمَ، وظلمَ) (Sībawayh, 1991)، وذكرَ ابنُ فارسٍ أيضًا دلالتَها على تكلُّفِ الرّجلِ ما ليسَ به، نحو: (تعقَّلَ)، وكونِها بمعنى (تفاعَلَ)، نحو: (تَعَطَّى، وتَعاطَى)، وكونِها لأخذِ الشّيءِ، نحو: (تفقَّهَ) وكونِ (تفعَّلْ) بمعنى

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

(افعَلْ)، نحو: (تعلَّمْ) بمعنى (اِعلَمْ) (Ibn Fāris, 1997)، وذكرَ ابنُ الحاجبِ أنّ هذه الزيادةَ قد تكونُ لمطاوعةِ (فَعَّلَ)، نحو: (كسَّرَه فتكسَّرَ)، أو للتكلُّفِ، نحو: (تحلَّمَ)، أو للاتّخاذِ، نحو: (توسَّدَ)، أو للتجنُّبِ، نحو: (تحرَّجَ)، وللعملِ المتكرّرِ في مهلةٍ، نحو: (تجرَّعَه)، وبمعنى (استَفْعَلَ)، نحو: (تكبَّرَ)، بمعنى (استكبرَ) (Ibn al-Ḥājib, 2014).

انفعَلَ

تُزادُ الهمزةُ والنّونُ لبناءِ الفعلِ الثّلاثيّ على صيغةِ (انفعَلَ) الخماسيّةِ لتأديةِ دلالاتٍ عدّةٍ، أخبرَ عنها سيبويه أنَّها أبنيةٌ لا تتعدَى إلى مفعولٍ، فليسَ في الكلامِ (انفعلْتُه)، وتأتي لمطاوعةِ (فعلَ)، نحو: (كسَرْتُه فانكسرَ)، وتأتي للاستغناءِ عن (فعلَ)، نحو: (انطلَقَ) الذي يُغني عن (ذهبَ ومضى) (Sībawayh, 1991)، والمبرّدُ أيضًا ذكرَ معنى المطاوعةِ للبناءِ (انفعَلَ)، إذا كانَ فعلُه ثلاثيًّا، نحو: (كسرَه فانكسَرَ)، أي: أرادَ كسرَه فبلغَ منه ما كانَ يريدُ (Al-Mubarrad, 1994)، وذكرَ ابنُ الحاجبِ أنَّ (انفعَلَ) لازمٌ مطاوعٌ (فعَلَ)، وقد يجيءُ مطاوعَ (أفعَلَ)، نحو: (أزعجْتُه فانزعَجَ قليلًا)، فيختصُّ بالتّأثيرِ والعلاجِ (Ibn al-Ḥājib, 2014).

افتعَلَ

تُزادُ الهمزةُ والتّاءُ لبناءِ الفعلِ الثّلاثيّ على صيغةِ (افتعَلَ) الخماسيّةِ لتأديةِ دلالاتٍ عدّةٍ، ذكرَ منها سيبويه أنْ تتّخذَ الشّيءَ لنفسِك، فتقولُ: (اِذَّبَحْتُ)، بمعنى: اتّخذْتُ ذبيحةً، أو أنْ تتصرّفَ وتجتهدَ فتقولُ: (اكتسَبْتُ)، وأنْ توافقَ (تفعَّلَ)، نحو: (اِدّخَلَ وتدخَّلَ)، وأنْ توافقَ (تفعَّلَ)، نحو: (قلَعَ واقتلَعَ) (Sībawayh, 1991)، وذكرَ المبرّدُ هذه الصّيغةَ أيضًا في بابِ المطاوعةِ، فتقولُ: (اِشْتَوَى) بمعنى (انشوى)، وأشارَ إلى دلالةِ الاتّخاذِ، فيكونُ متعدّيًا بغيرِ معنى (انفعلَ)، نحو: (اشتوى القومُ)، أي: اتّخذوا شِواءً (Al-Mubarrad, 1994)، وكذلك ابنُ مالكٍ ذكرَ الدّلالةَ على الاتّخاذِ، نحو: (اطّبَخَ زيدٌ)، إذا اتّخذَ لنفسِه طبيخًا، وعلى التّسبّبِ، نحو: (اكتسَبَ)، للتّسبُّبِ في حصولِ الكسبِ، وعلى فعلِ الفاعلِ بنفسِه، نحو: (ادّهنَ)، و قد تكونُ هذه الزيادةُ للتّخييرِ، نحو: (اصطفى)، أو لمطاوعةِ (أفعَلَ)، نحو: (أشعلَه فاشتعلَ)، أو لموافقةِ (تفاعَلَ)، نحو: (تقاتلوا واقتتلوا)، أو لموافقة (تفعَّلَ)، نحو: (ابتسَمَ وتبسَّمَ)، أو لموافقةِ (استفعَلَ)، نحو: (استراحَ وارتاحَ)، أو لموافقةِ (فعَلَ)، نحو: (سمِعَ واستمَعَ) (Al-Andalusī, 2001).

افعَلَّ، و افعالَّ

أشارَ سيبويه إلى أنَّ الزّيادةُ في صيغتَي (افعَلَّ، وافعالَّ) تؤدّي دلالةَ المبالغةِ في الصّفاتِ، نحو: (اقطارَّ النّبتُ) إذا يبسَ وجفَّ، و(ابهارَّ القمرُ)، معناه: كثرَ ضوءُه (Sībawayh, 1991)، وذكرَ ابنُ

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

مالكٍ أنَّ (افعلَّ) قد يكونَ موافقًا لـ(فعِلَ أو فعُلَ)، نحو: (اسمرَّ، وسمِرَ، وسمُرَ)، وأنْ يدلَّ على لونٍ، نحو: (ابيضَّ)، أو على عيبٍ، نحو: (اعرَجَّ)، وأنّه قد تزادُ قبلَ لامِه ألفٌ، نحو: (ادهامَّ)، وأنّه قد يقعُ (افعلَّ، وافعالَّ) لغيرِ لونٍ أو عيبٍ، نحو: (انهارَّ اللّيلُ)، معناه: انتصفَ الليلُ وزادَتْ ظلمتُه، و(اشعارَّ الرّأسُ)، معناه: تفرّقَ شعرُه (Al-Andalusī, 2001).

استفعَلَ

تُزادُ الهمزةُ والسّينُ والتّاءُ لبناءِ الفعلِ الثّلاثيّ على صيغةِ (استفعَلَ) السّداسيّةِ لتؤدّيَ دلالاتٍ عدّةً، ذكرَ منها سيبويه إصابةَ الشّيءِ في صفةٍ ما، نحو: (استكرمَه)، أي: وجدَه كريمًا، وطلبَ الشّيءِ، نحو: (استعطى)، أي: طلبَ العطيّةَ، والتّحوّلَ إلى حالٍ أخرى، نحو: (استنوقَ الجملُ)، وموافقةَ (أفعَلَ)، نحو: (أخلَفَ واستخلَفَ)، وموافقةَ (فعَلَ)، نحو: (قرَّ واستقرَّ) (Sībawayh, 1991)، وأشارَ ابنُ الحاجبِ إلى أنَّ هذه الزّيادةَ قد تكونُ للسّؤالِ الصّريحِ، نحو: (استكتبْتُه)، أو السّؤالِ المقدّرِ، نحو: (استخرجْتُه)، وللتحوّلِ، نحو: (استَحْجَرَ الطِّين) (Ibn al-Ḥājib, 2014)، وأشارَ ابنُ فارسٍ إلى أنّها قد تكونُ للتّكلّفِ، نحو: (استعظَمَ)، أي: تعظّمَ، أو للاستدعاءِ والطّلبِ، نحو: (استوهَبَ)، أي طلبَ الهبةَ (Ibn Fāris, 1997)، وذكرَ ابنُ هشامٍ دلالتَها على إلفاءِ الشّيءِ بمعنى ما صيغَ منه، نحو: (استعظمَه)، أي: وجدَه عظيمًا، ومطاوعةِ (أفعَلَ)، نحو: (أحكَمَه فاستحكَمَ)، وموافقةِ (تفعَّلَ)، نحو: (تكبَّرَ واستكبَرَ)، و(افتعَلَ)، نحو: (اعتصَمَ واستعصَمَ)، والمجرّدِ، نحو: (غنيَ واستغنى) (Al-Anṣārī, 1990)، وأضافَ ابنُ مالكٍ دلالتَها على الاتّخاذِ، نحو: (استأجرَ أجيرًا)، وموافقةِ (أفعَلَ)، نحو: (استحصَدَ الزّرعُ وأحصَدَ)، والاستغناءِ عن المجرّدِ، نحو: (استحيا)، والاستغناءِ عن (فَعَّلَ)، نحو: (استرجَعَ)، أي أنّه قال: (إنّا للهِ وإنّا إليه راجعون) (Al-Andalusī, 2001). إذًا فقد قسّمَ النّحاةُ الفعلَ من حيثُ التّجرُّدُ والزّيادةُ إلى فعلٍ مجرّدٍ، وفعلٍ مزيدٍ، وذكروا حروفَ الزّيادةِ، وأبنيةَ الأفعالِ المزيدةِ، ثمَّ تحدّثوا عن الدّلالاتِ الوظيفيّةِ التي تؤدّيها الزّيادةُ في كلّ بناءٍ من هذه الأبنيةِ خارجَ السّياقِ.

الدّلالةُ الوظيفيّةُ للفعلِ داخلَ التّركيبِ (في الجهودِ النّحويّةِ)

سيتناولُ هذا الفصلُ دراسةَ الدّلالةِ الوظيفيّةِ للفعلِ داخلَ التّركيبِ، ويسلّطُ الضوءَ على جهودِ العلماءِ الخاصّةِ بدلالةِ الفعلِ على الحدثِ والزّمنِ داخلَ التّركيبِ من خلالِ الضّمائمِ واللّواصقِ واللّواحقِ وقرائنِ المقالِ والحالِ، والعلمُ الذي يُعنى بذلك هو النّحو، لأنَّ علمَ النّحوِ: "علمٌ بأصولٍ تُعرفُ بها أحوالُ الكلماتِ العربيّةِ مِن حيثُ الإعرابُ والبناءُ، أي مِن حيثُ ما يَعرضُ لها في حالِ تركيبِها، فبِه نعرفُ ما يجبُ عليه أنْ يكونَ آخرُ الكلمةِ مِن رفعٍ، أو نصبٍ، أو جرٍّ، أو جزمٍ، أو لزومِ حالةٍ واحدةٍ، بعدَ انتظامِها في الجملةِ" (Al-Ghalāyinī, 1993).

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

فقد درسَ النّحاةُ الفعلَ مِن جوانبَ عدّةٍ، إذ تحدّثوا عن بنائِه وإعرابِه، وعن علاماتِه الأصليّةِ والفرعيّةِ، مستندينَ في ذلك إلى تقسيمِ سيبويه الفعلَ باعتبارِ الدّلالةِ على الزّمانِ الصّرفيّ إلى فعلٍ ماضٍ، وفعلٍ مضارعٍ، وفعلِ أمرٍ، فجعلَ للدّلالةِ على الزّمنِ الماضي صيغةَ الفعلِ الماضي، وللدّلالةِ على الزّمنِ الحاضرِ صيغةَ الفعلِ المضارعِ، وللدّلالةِ على الزّمنِ المستقبلِ صيغتي الفعلِ المضارعِ وفعلِ الأمرِ، غيرَ أنّ النّظرَ إلى الصّيغِ من جهةِ علاقتِها بالزّمانِ لا يتجاوزُ مطلقَ الزّمانِ في الدّلالةِ، فالصّيغةُ الدالّةُ على الماضي تشيرُ إلى حدثٍ وقعَ قبلَ زمنِ التكلّمِ، والصّيغةُ الدالّةُ على الحاضرِ تشيرُ إلى حدثٍ يقعُ في وقتِ كلامِ المتكلّمِ، أمّا الصّيغةُ الدالّةُ على المستقبلِ فتشيرُ إلى حدثٍ سيقعُ بعدَ زمنِ التكلّمِ، وذلك معيارُ الزّمانِ، وأمّا معيارُ حالةِ الحدثِ ومعيارُ الجهةِ، فإنّ الحديثَ عنهما يأتي تارةً في مباني الصّيغِ، فيما يُعرفُ بمعاني الصّيغِ، وتارةً أخرى في سياقِ الأدواتِ الوظيفيّةِ، سواءٌ أكانتْ أدواتٍ حرفيّةً، نحو: (لم، لمّا، لا، لن... إلخ)، أم أدواتٍ فعليّةً، نحو: (كانَ) وأخواتِها، وأفعالِ الشّروعِ... ونحوِها. كما لم يُغفِلِ النّحاةُ بيانَ معاني هذه الأدواتِ، سواءٌ أُفردتْ في الاستعمالِ أم ضُمّتْ إلى الصّيغِ، واهتمّوا أيضًا باللّواصقِ التي تدخلُ على الصّيغةِ فتُحدّدُ دلالتَها، كالسّينِ ولامِ الأمرِ... إلخ، وباللّواحقِ التي تلحقُ الصّيغةَ لتؤدّيَ دلالةً خاصّةً (Al-Rayḥānī, 1997).

فالنّحاةُ ربطوا كلَّ صيغةٍ مِن الصّيغِ الثّلاثِ للفعلِ بزمنٍ محدَّدٍ تدلُّ عليهِ مفردةً خارجَ السّياقِ، ثمّ اجتهدَ بعضُهم في الحديثِ عن انصرافِ هذه الصّيغِ عن الدّلالةِ على زمنِها الأصليّ إلى الدّلالةِ على أزمنةٍ أخرى بحسبِ السّياقِ والضّمائمِ التي تُلصقُ بهذه الصّيغِ أو تلحقُها.

١. الفعلُ الماضي؛ تحدّثَ سيبويه عن دلالةِ الفعلِ الماضي على الحدثِ والزّمانِ، فقالَ: "نحو قولِك: (ذهبَ)، لأنّه بُنِيَ لِما مضى منه وما لم يمضِ، فإذا قالَ: (ذهبَ) فهو دليلٌ على أنَّ الحدثَ فيما مضى مِن الزّمانِ"(Sībawayh, 1991) ، فحدّدَ الفعلَ الماضيَ بالدّلالةِ على الزّمنِ الماضي، وتبعَه في ذلك أغلبُ مَن جاؤوا بعدَه، لكن، مَنْ ينظرْ في كتبِ النّحوِ العربيّ يجدْ أنّ النّحاةَ قد تحدّثوا عنِ دلالةِ الفعلِ الماضي على الزّمنِ الحاضرِ أو المستقبلِ، فقد ينصرفُ الفعلُ الماضي للدّلالةِ على معنًى آخرَ يدلُّ عليه وجودُ ضميمةٍ أو يفرضُه السّياقُ، كحديثِ السّيوطيّ عن دلالةِ الفعلِ الماضي على الزّمنِ الحاضرِ إذا قُصِدَ به الإنشاءُ، كألفاظِ العقودِ، نحو قولِك: (بعتُكَ العباءةَ بعشرينَ دينارًا)، فالفعلُ (بعتُ) ماضٍ يدلُّ على الحاضرِ، أي: أبيعُك، وتحدّثَ عن دلالةِ الفعلِ الماضي على الاستقبالِ، وذلك إذا اقتضى طلبًا، نحو، (غفرَ اللهُ لكَ)، أو ووعدًا، نحو: "إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ"، (الكوثر ١/١٠٨)، أو إذا عُطفَ الفعلُ الماضي على ما عُلِمَ استقبالُه، كما في قولِه تعالى: "يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ"، (هود ٩٨/١١)، فالفعلُ (أوردَهم) ماضٍ يدلُّ على الاستقبالِ، لأنّه معطوفٌ على فعلٍ مضارعٍ دالٍّ على الاستقبالِ (يقدُمُ)، وقد يدلُّ الفعلُ الماضي على الاستقبالِ إذا نُفيَ بـ(لا) أو (إنْ)، كما في قولِه تعالى: "وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

مِّن بَعْدِهِ"، (فاطر ٤١/٣٥)، فالفعلُ (أمسكَهما) ماضٍ يدلُّ على الاستقبالِ، لأنّه منفيٌّ بـ(إنْ)، وتحدّثَ عن احتمالِ دلالةِ الفعلِ الماضي على الزّمنِ الماضي والاستقبالِ إذا سبقَ بـ(همزةِ التّسويةِ، أو حيثُ، أو أداةِ تحضيضٍ، أو كلّما)، أو إذا وقعَ صلةَ موصولٍ (Al-Suyūṭī, 1998)، كما في قولِ الشّاعرِ (Ibn Jinnī, 1952):

فَإِنّي لَآتيكُم تَشَكُّرَ ما مَضى مِنَ البِرِّ واستيجابَ ما كانَ في غَدِ

فالفعلُ (مضى) ماضٍ وقعَ صلةً للموصولِ ودلَّ على الزّمنِ الماضي، والفعلُ (كان) ماضٍ وقعَ صلةً للموصولِ ودلَّ على الاستقبالِ، وتحدّثَ الأستراباذيُّ عن انصرافِ الفعلِ الماضي عن الدّلالةِ على الزّمنِ الماضيِ إلى الدّلالةِ على الاستقبالِ إذا دلّ على إنشاءٍ، إمّا دعاءً، نحو: (رحمَك اللهُ)، وإمّا أمرًا، كقولِ الإمامِ عليّ يحضُّ أصحابَه على القتالِ: "أجزأَ امرؤٌ قِرنَه، وآسى أخاه بنفسِه" (Al-Sharīf al-Raḍī, 2010)، فالفعلانِ (أجزأَ، وآسى) ماضيانِ دلّا على الاستقبالِ لأنّهما يدلّانِ على الأمرِ، أي: لِيُجزِئْ وليواسِ، ويدلُّ الفعلُ الماضي على الاستقبالِ أيضًا إذا كانَ واقعًا في جوابِ قسمٍ منفيًّا بـ(لا) أو (إنْ)، كقولِك: (واللهِ لا فعلْتَ هذا)، أي: لن تفعلَ، أو إذا سُبقَ بـ(إن) الشّرطيّةِ وما يحملُ معناها، أو بـ(ما) المصدريّةِ، لأنّها تحملُ معنى (إن) الشّرطيّةِ، نحو: "خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ"، (هود ١٠٧/١١)، أي إنْ دامَتْ، ويدلُّ الفعلُ الماضي على الاستقبالِ كذلك إذا أُخبرَ به عن الأحداثِ المستقبلةِ معَ قصدِ القطعِ بوقوعِها، نحو: "وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا"، (الزمر ٧١/٣٩)، فالفعلُ (سيقَ) ماضٍ دلَّ على الاستقبالِ، استُعملَ بدلًا من الفعلِ المضارعِ للتّأكيدِ الحتميّ على وقوعِه في المستقبلِ، وتحدّثَ عن دلالةِ الفعلِ الماضي على الزمنِ الماضي والاستقبالِ إذا سبقَ بـ(كلّما، وحيثما) لأنّهما يحملانِ معنى الشّرطِ، وبحرفِ تحضيضٍ يرادُ به الطّلبُ، وإذا سبقَ بهمزةِ التّسوية، نحو: (سواءٌ عليَّ أقمتَ أم قعدْتَ)، فالفعل (قمتَ) ماضٍ يحتملُ الدّلالةَ على الزّمنِ الماضي والاستقبالِ (Al-Raḍī al-Istarābādhī, 1996)، وابنُ هشامٍ كذلك تحدّثَ عن انصرافِ الفعلِ الماضي عن الدّلالةِ على الزّمنِ الماضيِ إلى الدّلالةِ على الاستقبالِ إذا كانَ منفيًّا بـ(لا) غيرَ مكرّرةٍ، لأنَّ المرادَ الدّعاءُ، كقولِك: (لا فَضَّ اللهُ فاكَ)، فالفعلُ (فضَّ) ماضٍ دلَّ على الاستقبالِ (Al-Anṣārī, 1964)، وتحدّثَ ابنُ يعيشَ عن اقترابِ الفعلِ الماضي مِن الزّمنِ الحاضرِ، فقولُك: (قامَ زيدٌ)، إخبارٌ بقيامِه في زمنٍ مضى، وقد يكونُ هذا الزّمانُ الماضي بعيدًا أو قريبًا، فإذا قُرنَتِ الجملةُ بـ(قد)، اقتربَتْ مِن زمانِ تكلّمِك، فالحرفُ (قد) معناه التّقريبُ، ولذلك يقولُ المؤذّنُ: (قد قامَتِ الصّلاةُ)، أي: قد حانَ وقتُها الآنَ، ولذلك إذا كانَ الماضي معَه (قد)، حسَنُ وقوعُه بموضعِ الحالِ (Ibn Yaʿīsh, 2001)، وابن عصفور ذكرَ أنّ القسَمَ إذا أجيبَ بماضٍ متصرّفٍ مثبَتٍ وكان قريبًا مِن الحالِ، جيءَ بـ(اللّامِ) و(قد) جميعًا، كما في قولِه تعالى: "قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا"، (يوسف ٩١/١٢)، وإذا أجيبَ القسمُ بماضٍ متصرّفٍ مثبَتٍ وكان

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

بعيدًا مِن الحالِ، جيءَ بـ(اللّامِ) وحدَها (Al-Anṣārī, 1964)، كقولِ امرئِ القيسِ (Imruʾ al-Qays, 1984): حَلَفْتُ لها باللهِ حَلفَةَ فاجِرٍ لَناموا، فَما إنْ مِنْ حَدِيثٍ ولا صَال

٢. الفعلُ المضارعُ؛ عندَما قسّمَ سيبويه الفعلَ إلى ثلاثةِ أقسامٍ، خصَّ الزّمنَ الحاضرَ بالفعلِ المضارعِ، وأشركَ في الزّمنِ المستقبلِ الفعلَ المضارعَ وفعلَ الأمرِ، فحدّدَ الفعلَ المضارعَ بالدّلالةِ على الإخبارِ في الزّمنِ الحاضرِ والزّمنِ المستقبلِ(Sībawayh, 1991)، ونهجَ النّحاةُ نهجَه في ذلك، ثمّ قالوا في دلالةِ الفعلِ المضارعِ على الزّمانِ خمسةَ أقوالٍ، أوّلُها: قولُ ابنُ الطّراوةِ إنَّ المستقبلَ غيرُ محقّقِ الوجودِ، لذلك لا يكونُ الفعلُ المضارعُ إلّا للحالِ، وثانيها: قولُ الزّجّاجُ إنَّه لا يكونُ إلّا للمستقبلِ، لأنَّ الحالَ فاصلٌ بينَ الماضي والحاضرِ، فلا وجودَ له، وثالثُها: قولُ الجمهورِ وسيبويه إنَّ الفعلَ المضارعَ يصلحُ للحالِ وللمستقبلِ حقيقةً لا مجازًا، ورابُعها: قولُ الفارسيّ وابنِ أبي ركبٍ إنَّه حقيقةٌ في الحالِ، مجازٌ في المستقبلِ، وخامسُها: قولُ ابنِ طاهرٍ إنَّه حقيقةٌ في المستقبلِ، مجازٌ في الحالِ (Al-Suyūṭī, 1998)، فإذا جُمعَتْ آراءُ النّحاةِ السّابقين عنِ الدّلالةِ الوظيفيّةِ للفعلِ المضارعِ على الزّمانِ معَ اللّواصقِ والسّوابقِ واللّواحقِ، وكذلك قرائنُ المقالِ والحالِ يُستخلَصُ أنَّ الفعلَ المضارعَ يدلُّ على أربعةِ أحوالٍ، الحالُ الأولى: **ترجّحُ الدّلالةِ على الحالِ**، ترجحُ دلالةُ الفعلِ المضارعِ على الزّمنِ الحاضرِ في رأي ابنِ مالكٍ إذا ذُكرَ من دونِ قرينةٍ تدلُّ على زمانٍ محدّدٍ، فالماضي صيغتُه الخاصّةُ (فَعَلَ)، والمستقبلُ صيغتُه الخاصّةُ (اِفْعَلْ)، أمّا الحالُ فلا صيغةَ خاصّةً له، فهو والمستقبلُ مشتركانِ في الصّيغةِ (يفعلُ)، ولذلك عندَ تجريدِه من القرائنِ جُعِلَتْ دلالتُه على الحالِ راجحةً، تعويضًا عمّا فاتَه مِن الاختصاصِ بصيغةٍ (Al-Andalusī, 2001)، ووافقَه في هذا الرّأي السّيوطيُّ، وعلّلَ ذلك بنفسِ العلّةِ، وذهبَ أبو عليّ الفارسيُّ نفسَ هذا المذهبِ، لكنّه علّلَ ذلكَ بأنَّ اللّفظَ عندَما يصلحُ للأقربِ والأبعدِ، يكونُ الأقربُ -والحالُ أقربُ من المستقبلِ- أحقَّ به (Al-Suyūṭī, 1998)، والحالُ الثّانيةُ: **تعيّنُ الدّلالةِ على الحالِ**، أشارَ سيبويه إلى دلالةِ الفعلِ المضارعِ على الحالِ إذا كانَ منفيًّا بـ(ما)، نحو: (ما يفعلُ) (Sībawayh, 1991)، وتتعيّنُ دلالةُ الفعلِ المضارعِ على الحالِ في رأي الإستراباذيّ إذا ذُكرَ من دونِ قرينةٍ تدلُّ على زمانٍ محدّدٍ، فلا يُصرَفُ إلى المستقبلِ إلّا بوجودِ قرينةٍ (Al-Raḍī al-Istarābādhī, 1996)، ويكونُ تعيّنُ دلالةِ الفعلِ المضارعِ على الحالِ عندَ الزّمخشريّ إذا دخلَتْ عليهِ اللّامُ المزحلقةُ، نحو(إنَّ زيدًا لَيفعلُ) (Al-Zamakhsharī, 2004)، وعندَ السّيوطيّ إذا كانَ الفعلُ المضارعُ مقترنًا بـ(الآنَ)، وما في معناه، مثل: (السّاعة، والحين، وآنفًا)، أو دخلَتْ عليه لامُ الابتداءِ، أو كانَ منفيًّا بـ(ليس، أو ما، أو إنْ) الموضوعةِ لنفيِ الحالِ (Al-Suyūṭī, 1998)، والحالُ الثّالثةُ: الدّلالةُ على المستقبلِ، أشارَ سيبويه إلى دلالةِ الفعلِ المضارعِ على المستقبلِ إذا كانَ منفيًّا بـ(لا)، نحو: (لا يفعلُ) (Sībawayh, 1991)، وتتعيّنُ دلالةُ الفعلِ المضارعِ على الزّمنِ المستقبلِ عندَ ابنِ عصفورٍ

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

إذا دخلَتْ عليه (أنْ) التي تنصبُ المضارعَ، إذ قالَ: "وإذا دخلَتْ على الفعلِ المضارعِ خلّصتْه للاستقبالِ" (Al-Ishbīlī, 1998)، وكذلك الأنباريُّ جعلَ حروفَ النّصبِ مخلّصةً الفعلَ المضارعَ إلى الزّمنِ المستقبلِ، (Al-Anbārī, 1999)، بينَما ربطَ أبو عليّ الفارسيُّ تعيُّنَ اختصاصِ الفعلِ المضارعِ على الاستقبالِ بدخولِ (سوفَ، والسّينِ) عليه، نحو: (سوف يكتبُ، وسيقرأُ)" (Al-Fārisī, 1996)، وكذلكَ ابنُ هشامٍ، إذْ ذكرَ أنَّ السّينَ المفردةَ تنزلُ من المضارعِ منزلةَ الجزءِ، وتخلّصُه للاستقبالِ (Al-Anṣārī, 1964)، وذهبَ السّيوطيُّ إلى أنَّ معنى الفعلِ المضارعِ ينصرفُ إلى الاستقبالِ إذا اقترنَ بظرفٍ دالٍّ على الاستقبالِ، نحو: (غدًا، بعدَ يومين، يومَ القيامة)، يستوي في ذلك كونُ الظّرفِ مضافًا إلى الفعلِ وكونُ الفعلِ عاملًا في الظّرفِ، نحو: (أزورُك إذا تزورُني)، فالفعلُ (أزورُك) منصرفٌ إلى الاستقبالِ، لعملِه في (إذا)، والفعلُ (تزورُني) منصرفٌ إلى الاستقبالِ، لإضافةِ (إذا) إليه، ويرى أيضًا أنَّ معنى الفعلِ المضارعِ ينصرفُ إلى الاستقبالِ باقتضائه وعدًا، نحو: "يُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ"، (المائدة ٤٠/٥)، أو باقتضائه طلبَ الفعلِ، نحو: "وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ"، (البقرة ٢٣٣/٢)، أو بإسنادِه إلى متوقَّعٍ، نحو: "أَنتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ"، (الزمر ٤٦/٣٩)، أو بصحبةِ أداةِ توكيدٍ، نحو: "وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ"، (يوسف ٣٢/١٢)، إذ دخلَتْ عليه نونُ التّوكيدِ فأخلصتْه للاستقبالِ، أو بصحبةِ لامِ القسمِ، نحو: "تَاللَّهِ لَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَفْتَرُونَ"، (النحل ٥٦/١٦)، أو بصحبةِ حرفِ تنفيسٍ، نحو: "قَالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّي"، (يوسف ٩٨/١٢)، أو بصحبةِ حرفِ نصبٍ ظاهرٍ أو مقدّرٍ، نحو: "قَالُوا لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ"، (طه ٩١/٢٠)، أو بصحبةِ أداةِ شرطٍ وإنْ لم تعملْ، نحو: (كيفَ تصنعُ أصنعُ) (Al-Suyūṭī, 1998)، والحالُ الرّابعةُ: **الدّلالةُ على الماضي**، فقد أشار الأنباريُّ إلى أنَّ معنى الفعلِ المضارعِ ينصرفُ إلى المضيّ إذا دخلَت عليه (لم)، التي تدخلُ على الفعلِ المضارعِ، فتنقلُه إلى معنى الماضي (Al-Anbārī, 1999)، وذكرَ ابنُ مالكٍ أنَّ الفعلَ المضارعَ يدلُّ على الماضي إذا نُفِيَ بـ(لم)، أو (لمّا)، أو إذا اقترنَ بـ(لو) الشرطيّةِ، نحو: "وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَابَّةٍ"، (النحل ٦١/١٦)، أو إذا اقترنَ بـ(إذْ)، نحو: "وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ"، (الأحزاب ٣٧/٣٣)، أي: قُلْتَ، أو بـ(ربَّما)، كقولِ ابنِ أبي الصّلتِ (Ibn Abī al-Ṣalt, 1934):

رُبَّما تكرهُ النُّفوسُ مِنَ الأَمْـ ـرِ لهُ فَرجةٌ كَحَلّ العِقَالِ

أي: كرهَتْ، أو بـ(قد) التّقليليّةِ، كقولِ عبيدِ بن الأبرصِ (Ibn al-Abraṣ, 1994):

قَدْ أَتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرًّا أنامِلُهُ كَأنّ أثْوَابَهُ مُجّتْ بِفِرْصَادِ

أي: تركْتُ (Al-Andalusī, 2001)، وذكر السّيوطيُّ أنَّ معنى الفعلِ المضارعِ ينصرفُ إلى المضيّ إذا كانَ خبرًا لفعلٍ ناقصٍ، نحو: (كانَ زيدٌ يقومُ)، أو إذا عُطِفَ على فعلٍ ماضٍ، أو عُطفَ الفعلُ

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

الماضي عليه، لاشتراطِ اتّحادِ الزّمانِ في المتعاطفينِ، نحو: "أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً"، (الحج ٦٣/٢٢)، أي: فأصبحَتِ الأرضُ (Al-Suyūṭī, 1998).

٣. فعلُ الأمرِ؛ خصَّ سيبويه فعلَ الأمرِ بالدّلالةِ على الزّمنِ المستقبلِ، فقالَ: "وأمّا بناءُ ما لم يقعْ، فإنّه قولُك آمرًا: (اذهبْ)" (Sībawayh, 1991)، وحدّدَه ابنُ مالكٍ بطلبِ حصولِ ما لم يحصلُ، نحو: ﴿قُم فَأَنذِر﴾ [المدثر: ٢]، ودوامِ ما حصلَ، نحو: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ﴾ [الأحزاب: ١]، ولزومِ كونِه مستقبلًا، (Al-Andalusī, 2001)، فخصَّ دلالتَه الوظيفيّةَ على الزّمانِ بالزّمانِ المستقبلِ، وخصَّ دلالتَه الوظيفيّةَ على الحدثِ بطلبَ مالم يحصلْ، أو بدوامِ ما حصلَ، ولكنَّ ابنَ هشامٍ استثنى من ذلكَ أنْ يدلَّ فعلُ الأمرِ على الزّمانِ الماضي، فقالَ: "إلّا أنْ يرادَ به الخبرُ، نحو: (إرمِ ولا حرجَ)، فإنّه بمعنى: رميتَ والحالةُ هذه، وإلّا لكانَ أمرًا له بتجديدِ الرّمي، وليس كذلك" (Al-Suyūṭī, 1998)، وإلى ذلكَ أشارَ الزّمخشريُّ في تفسيرِ قولِه تعالى: "فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَىٰ يُوسُفَ آوَى إِلَيْهِ أَبَوَيْهِ"، (يوسف ٩٩/١٢)، إذ قالَ: "دخلوا عليه وضمّ إليه أبويه، ثمّ قالَ لهم: (ادْخُلُواْ مِصْرَ إِن شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ)" (Al-Zamakhsharī, 2009)، فقوله: (ادخلوا مصرَ) كانَ بعدَ دخولِهم إيّاها، فهو أمرٌ يفيدُ المضيَّ.

إذًا فقد خصَّ النّحاةُ كلَّ صيغةٍ مِن صيغِ الفعلِ بزمانٍ محدّدٍ تدلُّ عليه وهي مفردةٌ خارجَ السّياقِ، فجعلوا الدّلالةَ على الزّمانِ الماضي للفعلِ الماضي، وجعلوا الدّلالةَ على الزّمانِ الحاضرِ للفعلِ المضارعِ، وجعلوا الدّلالةَ على الزّمانِ المستقبلِ مشتركةً بينَ الفعلِ المضارعِ وفعلِ الأمرِ، ثمّ تحدّثوا عن دلالةِ هذه الصّيغِ على أزمنةٍ غيرِ الأزمنةِ المخصّصةِ لها، يدلُّ عليها السّياقُ بعدَما يدخلُ الفعلُ داخلَ التّركيبِ، فذكروا حالاتٍ يدلُّ فيها الفعلُ الماضي على الزّمانِ الحاضرِ أو على الزّمانِ المستقبلِ، وحالاتٍ يدلُّ فيها الفعلُ المضارعُ على الزّمانِ الماضي، أو تتعيّنُ فيها دلالتُه على الزّمانِ الحالِ، أو على الزّمانِ المستقبلِ، وحالاتٍ يدلُّ فيها فعلُ الأمرِ على الماضي، وكلُّ ذلكِ باعتبارِ السّياقِ أو بوجودِ ضمائمَ، ولكنَّ جهودَ النّحاةِ القدامى في مجالِ دلالةِ الفعلِ على الزّمانِ داخلَ الجملةِ كانتْ قليلةً، وهذا ما دفعَ بعضَ علماءِ اللّغةِ المحدثينَ للاهتمامِ بدراسةِ دلالةِ الأفعالِ على الزّمانِ داخلَ التّركيبِ، ومنهم تمّام حسّان الذي فرّقَ بينَ مفهومينِ في الزّمنِ اللّغويّ، هما: الزّمنُ الصّرفيُّ الذي هو وظيفةُ صيغةِ الفعلِ مفردةً غيرَ مركّبةٍ، وأمّا الصّفةُ التي تفيدُ موصوفًا بالحدثِ، والمصدرُ الذي يفيدُ حدثًا مجرّدًا من الزّمنِ، فلا يُستفادُ منهما هنا، والزّمنِ النّحويّ الذي هو الوظيفةُ التي يؤدّيها الفعلُ أو الصّفةُ أو ما نُقلَ إلى الفعلِ مِن الأقسامِ الأخرى للكلمِ في السّياقِ، كالخوالفِ والمصادرِ، فأطلقَ على الزّمنِ الذي يدلُّ عليه الفعلُ مفردًا خارجَ السّياقِ اسم (الزّمنِ الصّرفيّ)، وعلى الزّمنِ الذي يدلُّ عليه الفعلُ بعدَ تركيبِه ودخولِ الضّمائمِ عليه اسمَ (الزّمنِ النّحوي)، وقد حفظَ حسّان الزّمن الذي أعطاه النّظامُ الصّرفيُّ لصيغتي (فَعَلَ)، و(يَفْعَلُ) رغمَ دخولِ الضّمائمِ عليهما، فالضّمائمُ الفعليّةُ،

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

مثلُ: (كان، وكادَ، ومازالَ)، والضّمائمُ الحرفيّةُ، مثلُ: (السّينِ، وسوفَ) رغمَ دخولِها على (فَعَلَ) يظلُّ زمنُه ماضيًا، ولكنْ يختلفُ في زمنِه القربُ والبعدُ والاتّصالُ والانقطاعُ والتّجدّدُ والاستمرارُ والانتهاءُ والمقاربةُ والشّروعُ والبساطةُ والعادةُ التي اصطلحَ لها حسّان مصطلحَ (الجهةِ)، وكذلك (يَفْعَلُ) يظلُّ زمنُه حالًا أو مستقبلًا ولكنْ تختلفُ الجهةُ، فتكونُ الدّلالةُ على الماضي البعيدِ المنقطعِ في (كانَ فعلَ)، وعلى الماضي القريبِ المنقطعِ في (كانَ قد فعلَ)، وعلى الماضي المتجدّدِ في (كانَ يفعلُ)، وعلى الماضي المنتهي بالحاضرِ في (قد فعلَ)، وعلى الماضي المتّصلِ بالحاضر في (ما زالَ يفعلُ)، وعلى الماضي المستمرّ في (ظلَّ يفعلُ)، وعلى الماضي البسيطِ في (فعلَ)، وعلى الماضي المقاربِ في (كادَ يفعلُ)، وعلى الماضي الشّروعيّ في (طفِقَ يفعلُ)، وعلى الحالِ العاديّ أو الحالِ التّجدّديّ أو الحالِ الاستمراريّ أو الاستقبالِ البسيطِ في (يفعلُ)، وعلى الاستقبالِ القريبِ في (سيفعلُ)، وعلى الاستقبالِ البعيدِ في (سوف يفعلُ)، وعلى الاستقبالِ الاستمراريّ في (سيظلُّ يفعلُ) (Ḥassān, 2006)، وتكونُ الدلالةُ في صيغةِ (اِفْعَلْ) على الأمرِ في الحالِ في (افعلِ الآنَ)، وعلى الأمرِ في الاستقبالِ في (افعلْ غدًا) (Ḥassān, 2006)، وبذلك جعلَ تمّام حسّان للإخبارِ بالزمنِ الماضي تسعَ جهاتٍ، وللإخبارِ بالزمنِ الحالِ ثلاثَ جهاتٍ، وللإخبارِ بالزمنِ المستقبلِ أربعَ جهاتٍ، وللأمرِ بالزمنِ المستقبلِ جهتَينِ، وتحدّثَ عن جهتين أخريين غير الجهةِ التي تعينُ على فهمِ معنى الزّمنِ المنسوبِ إلى الضّمائمِ الفعليّةِ والضّمائمِ الحرفيّةِ، الأولى: الجهةُ التي تعينُ على فهمِ معنى الحدثِ، وهي معاني حروفِ الزّيادةِ في الصّيغِ، كالتّعديةِ بالهمزةِ، والطّلبِ بالهمزةِ معَ السّينِ والتّاءِ، والمطاوعةِ بنونِ الانفعالِ، والاتّخاذِ بتاءِ الافتعالِ، والثّانيةُ: الجهةُ التي تعينُ على فهمِ معنى علاقةِ الإسنادِ، كالتّعديةِ في بابِ المفعولِ به، والتّقويةِ في بابِ المفعولِ المطلقِ، والسببيّةِ في بابِ المفعولِ له، والإخراجِ في بابِ المستثنى.

الخاتمة

يمكنُ القول إنَّ وظيفةَ الفعلِ لا تقتصر على التّعبير عن الحدثِ والزّمن فحسب، بل تمتدُّ لتشملَ وظائفَ دلاليّةً وتواصليّةً تتحدّدُ في ضوء السّياق اللّغوي والمقام الاستعماليّ، إذْ ركّزَتْ جهودُ علماءِ اللّغةِ الصّرفيّةُ على دراسةِ الفعلِ من حيثُ بنيتُه وتصريفاتُه المختلفةُ، وكشفَت عن العلاقةِ الوثيقةِ بينَ الصّيغةِ والمعنى، فالأبنيةُ الصّرفيّةُ المتنوّعةُ تؤدّي وظائفَ دلاليّةً متعدّدةً، كالتّعديةِ والمشاركةِ والتّكثيرِ والطّلبِ وغيرِها، مما يدلُّ على أنّ التّغيّراتِ الصّرفيّةَ ليسَت مجرّدَ تحولاتٍ شكليّةٍ، بل أدواتٍ فاعلةً في توجيهِ الدّلالةِ وإثراءِ المعنى، بينما ركّزَتْ جهودُ علماءِ اللّغةِ النّحويّةُ على دراسةِ الفعلِ داخل التركيب اللغوي، وكشفَت عن أثر السياق والقرائن اللفظية والمعنوية في تحديد وظيفتِه وتعيينِ دلالتِه، وبناءً على ذلك فإنَّ فهمَ الدّلالةِ الوظيفيّةِ للفعلِ لا يتحقّقُ إلّا من خلالِ التّكاملِ بين

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

المستويين الصّرفيّ والنّحويّ، فالأوّلُ يكشفُ عن الدّلالاتِ الكامنةِ في الصّيغةِ، والثّاني يبرزُ الوظائفَ التي تؤدّيها تلك الصّيغُ داخلَ السّياقِ.

ETHICAL APPROVAL/ الموافقة الأخلاقية

All participants received a comprehensive explanation regarding the research objectives and procedures, including their right to participate voluntarily. Participants were assured that participation was not mandatory and that they had the right to withdraw at any time during the study without negative consequences. To ensure the confidentiality of identities, all data obtained in this study underwent an anonymization process.

FUNDING STATEMENT/ بيان التمويل

This research received no external funding. لم يتلقَّ هذا البحث أي تمويل خارجي

CONFLICT OF INTEREST/ تضارب المصالح

The author(s) declare that there is no conflict of interest related to the research, authorship, or publication of this article.
يقر المؤلف (أو المؤلفون) بعدم وجود أي تضارب في المصالح يتعلق بالبحث أو تأليف المقالة أو نشرها

REFERENCES/ المصادر والمراجع

Al-Adwānī, K. (2022). *Dirāsāt fī uṣūl al-naḥw* (I. al-Shiblī, Ed.; 1st edn). Dār Ṣawnjāgh.

Al-Anbārī, A. al-Barakāt. (1999). *Asrār al-ʿArabiyyah* (B. Y. Habbūd, Ed.; 1st edn). Dār al-Arqam ibn Abī al-Arqam.

Al-Andalusī, I. M. (1982). *Sharḥ al-kāfiyah al-shāfiyah* (ʿA. A. Huraydī, Ed.; 1st edn). Jāmiʿat Umm al-Qurā.

Al-Andalusī, I. M. (2001). *Sharḥ tashīl al-fawāʾid* (M. ʿAṭā & Ṭ. al-Sayyid, Ed.; 1st edn). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

Al-Anṣārī, I. H. (1964). *Mughnī al-labīb ʿan kutub al-aʿārīb* (M. al-Mubārak & M. A. Ḥamd Allāh, Ed.; 1st edn). Dār al-Fikr.

Al-Anṣārī, I. H. (1990). *Nuzhat al-ṭarf fī ʿilm al-ṣarf* (A. A. Huraydī, Ed.; 1st edn). Maktabat al-Zahrāʾ.

Al-Anṣārī, I. H. (2001). *Sharḥ shudhūr al-dhahab fī maʿrifat kalām al-ʿArab* (M. A. ʿĀshūr, Ed.; 1st edn). Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī.

Al-Fārisī, A. ʿalī. (1996). *Al-Īḍāḥ* (K. B. al-Marjān, Ed.; 2nd edn). ʿĀlam al-Kutub.

Al-Ghalāyinī, M. (1993). *Jāmiʿ al-durūs al-ʿArabiyyah* (A. M. Khafajah, Ed.; 28th edn). Al-Maktabah al-ʿAṣriyyah.

Al-Ḥāfiẓ, Y. (2000). *Itḥāf al-ṭarf fī ʿilm al-ṣarf* (M. A. Sulṭānī, Ed.; 2nd edn). Dār al-ʿAṣmāʾ.

Al-Ḥājj Ṣāliḥ, A. (1972). Madkhal ilā ʿilm al-lisān al-ḥadīth. Majallat al-Lisāniyyāt. *Majallat Al-Lisāniyyāt, 2*(1).

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

Al-Ḥājj Ṣāliḥ, A. (1985). Al-usus al-ʿilmiyyah wa-al-lughawiyyah li-bināʾ manāhij al-lughah al-ʿArabiyyah fī al-taʿlīm mā qabl al-jāmiʿī. Al-Majallah al-ʿArabiyyah lil-Tarbiyah. *Al-Majallah al-ʿArabiyyah Lil-Tarbiyah, 5*(2).

Al-Ḥannāsh, M. (1980). *Al-bunyawiyyah fī al-lisāniyyāt* (1st edn). Dār al-Rashād al-Ḥadīthah.

Al-Ishbīlī, I. ʿUṣfūr. (1998). *Al-muqarrab wa-maʿahu mithl al-muqarrab* (ʿA. A. ʿAbd al-Mawjūd & ʿA. M. Muʿawwaḍ, Ed.; 1st edn). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

Al-Makhzūmī, M. (1986). *Fī al-naḥw al-ʿArabī: Naqd wa-tawjīh* (2nd edn). Dār al-Rāʾid al-ʿArabī.

Al-Masaddī, A. al-Salām. (1986). *Al-lisāniyyāt wa-ususuhā al-maʿrifiyyah*.

Al-Mousa, N., Darwish, A., Darraj, F., et al. (2007). *Ḥiṣād al-qarn: Al-munjazāt al-ʿilmiyyah wa al-insāniyyah fī al-qarn al-ʿishrīn* (1st edn). Amman, Jordan: Abdul Hameed Shoman Foundation.

Al-Mubarrad, A. al-ʿAbbās. (1994). *Al-muqtaḍab* (M. ʿAẓīmah, Ed.; 3rd edn). Wizārat al-Awqāf al-Miṣriyyah.

Al-Mutawakkil, A. (1985). *Al-waẓāʾif al-tadāwuliyyah fī al-lughah al-ʿArabiyyah* (1st edn). Dār al-Thaqāfah.

Al-Mutawakkil, A. (2010). *Al-lisāniyyāt al-waẓīfiyyah* (2nd edn). Dār al-Kitāb al-Jadīd al-Muttaḥidah.

Al-Muṭṭalibī, M. Y. (1986). *Al-zaman wa-al-lughah* (1st edn). Al-Hayʾah al-Miṣriyyah al-ʿĀmmah lil-Kitāb.

Al-Raḍī al-Istarābādhī, M. ibn al-Ḥasan. (1996). *Sharḥ al-Raḍī li-Kāfiyat Ibn al-Ḥājib* (Y. B. Miṣrī, Ed.; 1st edn). Imam Muhammad ibn Saud Islamic University.

Al-Rayḥānī, M. A. (1997). *Ittijāhāt al-taḥlīl al-zamanī fī al-dirāsāt al-lughawiyyah* (1st edn). Dār Qubāʾ.

Al-Sāqī, F. (1977). *Aqsām al-kalām al-ʿArabī min ḥayth al-shakl wa-al-waẓīfah* (T. Ḥassān, Ed.; 1st edn). Maktabat al-Khānjī.

Al-Sharīf al-Raḍī, A. al-Ḥasan. (2010). *Nahj al-balāghah* (Q. B. al-ʿAṭṭār, Ed.; 1st edn). Muʾassasat al-Rāfid lil-Maṭbūʿāt.

Al-Suyūṭī, J. al-Dīn. (1998). *Hamʿ al-hawāmiʿ fī sharḥ jamʿ al-jawāmiʿ* (A. Shams al-Dīn, Ed.; 1st edn). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

Al-Thamānīnī, ʿU. ibn Thābit. (1999). *Sharḥ al-taṣrīf* (I. al-Buʿaymī, Ed.; 1st edn). Maktabat al-Rushd.

Al-Zamakhsharī, A. al-Qāsim. (2004). *Al-mufaṣṣal fī ʿilm al-ʿArabiyyah* (F. Qaddārah, Ed.; 1st edn). Dār ʿAmmār.

Al-Zamakhsharī, A. al-Qāsim. (2009). *Al-Kashshāf ʿan ḥaqāʾiq al-tanzīl wa-ʿuyūn al-aqāwīl fī wujūh al-taʾwīl* (K. M. Shīḥā, Ed.; 3rd edn). Dār al-Maʿrifah.

Ḥassān, T. (2006). *Al-lughah al-ʿArabiyyah: Maʿnāhā wa-mabnāhā* (5th edn). ʿĀlam al-Kutub.

Ḥassānī, A. (2013). *Mabāḥith fī al-lisāniyyāt* (2st edn).

Ibn Abī al-Ṣalt, U. (1934). *Dīwān Umayyah ibn Abī al-Ṣalt* (B. Yamūt, Ed.; 1st edn). Al-Maktabah al-Ahliyyah.

Ibn al-Abraṣ, ʿU. (1994). *Dīwān ʿUbayd ibn al-Abraṣ* (A. A. ʿAdrah, Ed.; 1st edn). Dār al-Kitāb al-ʿArabī.

Ibn al-Ḥājib, U. U. I. (2014). *Al-shāfiyah fī ʿilmay al-taṣrīf wa-al-khaṭṭ* (Ḥ.A. al-ʿUthmān, Ed.; 2nd edn). Al-Maktabah al-Makkiyyah.

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

Ibn Fāris, A. (1997). *Al-ṣāḥibī fī fiqh al-lughah al-ʿArabiyyah wa-masāʾilihā wa-sunan al-ʿArab fī kalāmihā* (A. Ḥ. Basaj, Ed.; 1st edn). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

Ibn Jinnī, ʿU. (1952). *Al-khaṣāʾiṣ* (M. A. al-Najjār, Ed.; 2nd edn). Dār al-Hudā.

Ibn Jinnī, ʿU. (1954). *Al-Munṣif: Sharḥ kitāb al-taṣrīf li-Abī ʿUthmān al-Māzinī* (I. Muṣṭafā & ʿA. Amīn, Ed.; 1st edn). Wizārat al-Maʿārif.

Ibn Yaʿīsh, Y. ibn ʿAlī. (2001). *Sharḥ al-mufaṣṣal li-al-Zamakhsharī* (E. Yaʿqūb, Ed.; 1st edn). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

Imruʾ al-Qays. (1984). *Dīwān Imruʾ al-Qays* (M. A. Ibrāhīm, Ed.; 4th edn). Dār al-Maʿārif.

Ṣaḥrāwī, M. (2003). Al-manḥā al-waẓīfī fī al-turāth al-lughawī al-ʿArabī. Majallat al-Dirāsāt al-Lughawiyyah. *Majallat al-Dirāsāt al-Lughawiyyah*, *5*(1).

Sībawayh. (1991). *Al-kitāb* (ʿA. al-Salām Hārūn, Ed.; 1st edn). Dār al-Jīl.

Ṣiddīqī, ʿA.-W. (2014). The Grammar of Functional Discourse: From The Standardization of Languages to The Standardization of Discourses: The Approach of Aḥmad al-Mutawakkil as Case Study. *Journal of Linguistic and Literary Studies*, *5*(2).

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)